في الطريق إلى الحرب

دور التدفقات المالية غير المشروعة في السودان

قوّضت التدفقات المالية غير المشروعة الاقتصاد السوداني لأمدٍ طويل، مما مكّن المنتفعين من الفساد الكبير – بما في ذلك النخب الحاكمة، وكبار رجال الأعمال داخل المؤسسة الأمنية، وشركائهم التجاريين – من تحويل مكاسبهم غير المشروعة إلى الخارج. وقدقدّر تقرير صادر عن منظمة النزاهة المالية العالمية في عام 2020 أن السودان خسر 5.7 بليون دولار بسبب التدفقات المالية غير المشروعة بين عامي 2012 و2018، حيث كان قطاعا النفط والذهب بمثابة القناتين الرئيسيتين لهذه الخسائر الاقتصادية. ومنذ اندلا ع أحدث نزاع في السودان في 15 أبريل 2023، أدى بزوغ اقتصاد الحرب إلى استحداث أنماط جديدة من التدفقات المالية غير المشروعة. وتهدف هذه الورقة، التي كُتبت في الأصل قبل الحرب وتأخّر نشرها بسبب الحاجة الملحة إلى التصدي للأزمة، إلى تقديم نظرة عامة على المشهد قبل الحرب، وإرساء الأساس للأبحاث الجارية للمرصد السوداني للشفافية والسياسات التي تسعى إلى الكشف عن التحولات في التدفقات المالية غير المشروعة في أعقاب النزاع.

أغسطس 2024

المرصد السوداني للشفافية والسياسات

المحتويات

1. نظرة عامة 3

1.2 التدفقات المالية غير المشروعة في صناعة الذهب 5

1.1.2 سوء إدارة إنتاج الذهب وتصديره في السودان: مقارنة بين النظراء 9

2.1.2 تكلفة عائدات تصدير الذهب المهرب: التهريب 10

3.1.2 تكلفة عائدات تصدير الذهب المهرّب: التهريب يخلق عجزاً تجارياً مستمراً 11

4.1.2 دور التدفقات المالية غير المشروعة في انخفاض قيمة الذهب والعملة 12

2.2 التدفقات المالية غير المشروعة وقطاع النفط 12

3.2 الشركات المملوكة للدولة في قطاع النفط 14

1.3.2 التجارة في النفط والذهب في ظل اقتصاد الحرب الناشئ 15

1.1.3.2 قطاع النفط 16

2.1.3.2 قطاع الذهب 18

3.التحديات المستمرة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة 19

1.3 قضايا التجارة الخارجية 19

2.3 مشاكل النقد الأجنبي 20

3.3 التدفقات المالية غير المشروعة و حشد الإيرادات المحلية 21

1.3.3 التحديات التي تواجه عملية إدارة الضرائب في السودان 21

2.3.3 التحديات التي تواجه سلطات الجمارك السودانية 23

4. الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في السودان خلال الفترة الانتقالية 25

1.4 الإطار القانوني والتنظيمي للسودان لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب 26

5.الاستنتاجات والتوصيات 27

1.5 الإجراءات الفورية في زمن الحرب 27

2.5 توصيات عامة بشأن الإصلاح إلى الحكومة السودانية بعد الحرب 28

3.5 تدابير الإصلاح الاقتصادي 28

4.5 توصيات محددة بشأن الإصلاحات التجارية والمؤسسية 29

5.5 توصيات إلى هيئة الجمارك السودانية 29

6.5 توصيات إلى ديوان الضرائب 29

7.5 توصيات خاصة بقطاع الاستخراج 29

8.5 توصيات خاصة بقطاع الذهب 30

9.5 توصيات خاصة بقطاع النفط الخام 30

10.5 توصيات إلى الاتحاد الأفريقي 31

11.5 توصيات إلى المؤسسات الدولية 31

1. نظرة عامة

وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تكلّف التدفقات المالية غير المشروعة أفريقيا 88.6 بليون دولار سنويًا[1]، مما يحوّل القارة إلى دائن صافٍ لبقية العالم. وتشمل القنوات التي تخرج من خلالها هذه المبالغ الكبيرة من القارة الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود الوطنية، وغسيل الأموال، والتهرب الضريبي، والفساد الذي يشمل كيانات متعددة الجنسيات. وغالباً ما يحوّل المسؤولون الحكوميون عائدات الفساد الكبير إلى حسابات خارجية (أوفشور). ولأغراض هذا التقرير، نستخدم تعريف التدفقات المالية غير المشروعة الذي يستخدمه الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي بشأن التدفقات المالية غير المشروعة بوصفها تنطوي على "أموال أُكتسِبت أو حُوّلت أو أُستخِدمت بشكل غير قانوني".[2]

ولا يشكل السودان استثناءً في هذا النمط من التدفقات المالية غير المشروعة في أفريقيا. فقد قدّر تحليل منظمة النزاهة المالية العالمية أن حكومة السودان خسرت 5.7 بليون دولار بسبب فجوات القيمة، التي تُعرف بأنها الفرق بين ما أعلنه السودان من قيمة صادراته وقيم الواردات التي أعلنها شركاؤه التجاريون، في الفترة 2012–2018. وكان قطاعا النفط والذهب من بين القنوات الرئيسية لهذه الخسائر. ومنذ بداية الجولة الأخيرة من النزاع في السودان في 15 أبريل 2023، خلق اقتصاد الحرب المتنامي في السودان أنماطاً جديدة من التدفقات المالية غير المشروعة. وتهدف هذه الورقة إلى تقديم لمحة عامة عن الوضع القائم قبل الحرب، بهدف طرح خلفية للجهود الرامية إلى فهم كيفية تحول هذه التدفقات في أعقاب الحرب.

تاريخياً، شهد السودان كميات كبيرة من التدفقات المالية غير المشروعة من خلال التلاعب بالفواتير التجارية، التي سهّلها التهرب الضريبي، والإصرار على تجنب دفع الضرائب، والسلوك الإجرامي، وغسل الأموال. وكانت هذه الممارسات غير المشروعة متفشية في ظل نظام الحكم اللصوصي العنيف الذي تأسس خلال حكم عمر البشير والذي استمر ثلاثة عقود (1989–2019)[3]. ولم تضع الإطاحة بعمر البشير في أبريل 2019، بعد أشهر من الاحتجاجات السلمية المؤيدة للديمقراطية التي قادتها مجموعات الشباب والنساء، حداً لهذه الممارسات. وعلى العكس من ذلك، استمرت جهات أمنية ذات سطوة، هي القوات المسلحة السودانية، وجهاز المخابرات العامة، والشرطة الوطنية، وقوات الدعم السريع شبه العسكرية، في الاستفادة من نفوذها السياسي والأمني خلال الشراكة المدنية – العسكرية الانتقالية قصيرة العمر التي أعقبت سقوط البشير (2019–2021) بغية الحفاظ على هيمنتها المكتسبة منذ فترة طويلة في قطاعات كاملة من الاقتصاد الوطني. وبعد مرور عام واحد من الانتقال، أشار رئيس الوزراء آنذاك عبد الله حمدوك في خطاب عام في أغسطس 2020 إلى أن الحكومة المدنية التي قادها تسيطر على 18٪ فقط من الأموال العامة التي تولّدها هيئات

---

[1] UNCTAD, "Tackling Illicit Financial Flows for Sustainable Development in Africa," cited in Latif, Lyla A, "Study: Intensifying the fight against corruption and money laundering in Africa," United Nations, Office of the Special Adviser on Africa, 2022, available at https://www.un.org/osaa/sites/www.un.org.osaa/files/intensifying_the_fight_against_corruption_and_money_laundering_0.pdf

2 Illicit Financial Flows: Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, available at https://au.int/sites/default/files/documents/40545-doc-IFFs_REPORT.pdf

[3] The Enough Project Sudan Team, "Sudan's Deep State: How Insiders Violently Privatized Sudan's Wealth, and How to Respond," an Enough Project Report, April 2017, available at: https://enoughproject.org/wp-content/uploads/2017/05/SudansDeepState_Final_Enough.pdf

الدولة، مما يعني أن الشركات القابضة التابعة للجيش وقوات الدعم السريع تحتكر الـ 82٪ المتبقية من موارد الدولة[4].

كانت سياسات إصلاح الاقتصاد الكلّي التي بدأتها الحكومة التي يقودها المدنيون للتخلص التدريجي من الثغرات القانونية والتنظيمية التي سمحت بمثل هذه المستويات من الإفراط في تحويل موارد الدولة[5]، بما في ذلك من خلال التدفقات المالية غير المشروعة، العامل الحاسم في دفع القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع إلى تنفيذ انقلاب 25 أكتوبر 2021 بشكل مشترك. وأدّى التنافس بين هذين الجيشين المتوازيين على العائدات المربحة التي يجنيها من يبسط هيمنته إلى وضع الحليفين السابقين في مسار تصادمي، أدّى إلى اندلاع حرب شاملة بينهما في 15 أبريل 2023.

في حين تعتبر الشركات المملوكة للدولة التي تسيطر عليها هيئات قطاع الأمن والشركات الخاصة التي يسيطر عليها قادة قوات الدعم السريع من بين مرتكبي التدفقات المالية غير المشروعة الرئيسيين، إلا أنها ليست الوحيدة. ويقدّر الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية من التدفقات المالية غير المشروعة على مستوى القارة، حيث تسهم الأنشطة التجارية بنسبة 65٪، والأنشطة الإجرامية بنسبة 30٪، ويشكل الفساد حوالي 5٪ من هذه التدفقات[6]. ويصعب تحديد النسب المئوية الدقيقة لكل مكون في السودان بسبب عدم كفاية المعلومات والحماية التي يلقاها الفساد والأنشطة الإجرامية من المسؤولين الحكوميين، لكن يُعتقد أن الفساد والنشاط الإجرامي يشكلان المصادر الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة.

تسبّب الخسائر الناجمة عن التدفقات المالية غير المشروعة تأثيراً مدمراً على التنمية في السودان. وقد قدّر الفريق رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي أن السودان يحتاج إلى العمل حتى عام 2060 لتحقيق الهدف الرابع من الأهداف الإنمائية للألفية (المتعلّق بالحد من وفيات الأطفال)، في حين يمكن القيام بذلك بحلول عام 2035 إذا أُوقفت التدفقات المالية غير المشروعة. بيد أن هناك عواقب أمنية وتنموية. وقد وضعت نسب كبيرة من هذه التدفقات غير المشروعة تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع من خلال مصالحهما التجارية الكبيرة، بما في ذلك استثماراتهما في قطاع الذهب. ورغم صعوبة رصد مستوى وطبيعة التدفقات المالية غير المشروعة بدقة وسط ضباب الحرب، فالمرجح أنها مستمرة وتستخدم لتمويل الجهود الحربية الجارية. على سبيل المثال، يُتكهّن بأن عمليات تعدين الذهب التابعة لقوات الدعم السريع استُخدمت في عام 2019 لشراء 1000 شاحنة صغيرة مزدوجة الاستخدام من طراز تويوتا وشاحنات هايلوكس وغيرها من المعدات الحربية[7].

تفحص استقصاءات المرصد السوداني للشفافية السياسات العوامل الأساسية التي تسهّل التدفقات المالية غير المشروعة قبل الحرب، بما في ذلك ممارسات التجارة العالمية، والحدود سهلة الاختراق، وإساءة استخدام نظام سعر الصرف بعد إصلاحه، والأطر التنظيمية القاصرة في قطاع الاستخراج. ثم نناقش كيف يُرجح حدوث تحوّلات في هذه العوامل في سياق الحرب. وعليه تهدف هذه المذكرة

---

4 Arab News, "Sudan Military, Civilian Rulers Trade Blame for Economy ," August 25, 2020, available at: https://www.arabnews.com/node/1724386/middle-east

5 Suliman Baldo, "Sudan Struggles to Control its Parastatals," A Report for The Sentry, May 2021, available at: https://thesentry.org/wp-content/uploads/2021/05/SudanParastatals-TheSentry-May2021.pdf

6 Illicit Financial Flows: Report of the High-Level Panel on Illicit Financial Flows from Africa, available at https://au.int/sites/default/files/documents/40545-doc-IFFs_REPORT.pdf

7 Alsanosi Adam, "Sudan is awash with weapons: how the two forces compare and what that means for the war," The Conversation, May 15, 2023, https://theconversation.com/sudan-is-awash-with-weapons-how-the-two-forces-compare-and-what-that-means-for-the-war-205434

المتعلقة بالسياسات إلى تقديم رؤى تساعد في توجيه التدخلات الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في السودان في الأمد القريب في سياق الحرب، وفي الأمد الأبعد تحت رعاية حكومة ما بعد الحرب. وسيكون تعزيز قدرة حكومة ما بعد الحرب على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على نحو فعال أمراً حيوياً من أجل حشد الموارد المحلية بصورة فعّالة، وهو أمر أصبح ضرورياً بشكل أكبر الآن، إذ لا يواجه السودان تحديات التنمية الهائلة فقط، وإنما يواجه أيضاً معضلة إعادة بناء البنية الأساسية المدمرة والقدرة الاقتصادية. ويستند هذا التحليل إلى توصيات فريق العمل رفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في السودان، وذلك لاقتراح السبل اللازمة لإنشاء إطار قانوني لمعالجة ومنع التدفقات المالية غير المشروعة في المستقبل. ويشمل هذا الجهد سياسات مكافحة السرية، ومنع الفساد، وتعزيز المؤسسات المالية، وتحسين إدارة الضرائب، واستعادة الموارد الوطنية المفقودة بسبب التدفقات المالية غير المشروعة. وحيثما أمكن، ينظر التحليل في كل من الإجراءات التي يمكن اتخاذها في زمن الحرب والإصلاحات الأطول أجلاً التي يمكن أن تتبناها حكومة ما بعد الحرب.

2. قطاع الصناعة الاستخراجية بوصفه قناة للتدفقات المالية غير المشروعة

تشير أدلة كثيرة إلى وجود صلة قوية بين الصناعات الاستخراجية والتدفقات المالية غير المشروعة. وفي حالة السودان، تشير الفجوة بين قيمة الصادرات المبلغ عنها من الجانب السوداني والواردات المبلغ عنها من جانب الشركاء التجاريين إلى وجود قدر كبير من التهريب، والتقصير المتعمد في الإبلاغ، والتهرب الضريبي. ويمكن أن تحرّك الموارد الطبيعية الوفيرة في البلد، بما في ذلك النفط والذهب والمعادن المختلفة، التنمية، ولكن هذه الإمكانية تتقوّض عندما لا يتم تهريب هذه الموارد فحسب، وهو ما يحرم الحكومة من الموارد التي يمكن استخدامها في التنمية، بل حين توجّه الموارد بشكل نشط إلى تمويل الأسلحة والحرب. ويُرجّح أن تلعب الصناعات الاستخراجية دوراً أكبر خلال الحرب، بسبب تدمير الحرب لقطاعات رئيسية أخرى من الاقتصاد السوداني. فالخرطوم التي كانت في السابق تمثل 25٪ من الاقتصاد الوطني، دمرتها الحرب. ومن المتوقع أيضاً أن ينكمش القطاع الزراعي، الذي يعمل به 70٪ من السكان، بسبب نقص المدخلات. وهذا الوضع من شأنه زيادة الضغوط على الصناعات الاستخراجية لتوفير الإيرادات للحكومة. وهناك حاجة إلى آليات قصيرة الأجل للحد من استخدام هذه الموارد في الحرب وآليات أطول أمداً لمعالجة أنشطة التهريب بشكل شامل وتعزيز آليات الحوكمة والشفافية لكفالة الاستفادة من فوائد هذه التجارة واستخدامها في التنمية.

1.2 التدفقات المالية غير المشروعة في صناعة الذهب

يتمتع الذهب بوصفه سلعة بقيمة اقتصادية كبيرة، وكان أهم صادرات السودان وأكبر مصدر للعملة الأجنبية وقت اندلاع الحرب. وكانت حكومة البشير قد عززت تنمية هذا القطاع في أعقاب انفصال جنوب السودان وفقدان موارد نفطية كبيرة، كانت في السابق تمثّل الصادر الرئيسي ومصدر العملة الأجنبية. بيد أن النظام واجه صعوبة في إخضاع صادرات الذهب لسيطرته لأنها بطبيعتها سهلة النقل ومواقع إنتاجها أكثر انتشاراً. والكثير من هذه المواقع يقع تحت السيطرة المباشرة لمجموعات مسلحة ساعدتها في تمويل نفسها بشكل مستقل بدلاً من العمل تحت رعاية الدولة[8]. وفي عام 2018 ورد أن قوات الدعم السريع شحنت ذهباً بقيمة 30 مليون

[8] Anette Hoffmann and Guido Lanfranchi, "Kleptocracy vs. Democracy: How security-business networks hold hostage Sudan's private sector and the democratic transition," October 2023, https://www.clingendael.org/sites/default/files/2023-11/Kleptocracy_versus_Democracy.pdf

دولار إلى دبي في أربعة أسابيع فقط. وقد توقفت الصادرات الرسمية من الذهب تقريباً منذ بداية الحرب[9]. ونظراً لسيطرة الأطراف المتحاربة على موارد الذهب، فمن المفهوم أن قوات الدعم السريع تسيطر على إنتاج الذهب في دارفور بينما تسيطر القوات المسلحة السودانية على الإنتاج في الولايات الشمالية[10]، ونظراً إلى انتشار التهريب قبل الحرب، فمن المرجح أن يكون هذا انحسار الصادرات نتيجة لتحويل التجارة إلى قنوات غير قانونية أكثر من كونه توقفاً كاملاً للإنتاج. وفي الواقع، يُتوقع أن يُهرّب حوالي 57٪ من إنتاج الذهب في السودان في عام 2023[11].

في الواقع، هناك أدلة قوية على أن تهريب الذهب كان منتشراً قبل الحرب. ووفقاً للبيانات الواردة في الرسم البياني أدناه، سجّل بنك السودان المركزي رسمياً صادرات بلغت 352 طناً من الذهب على مدى اثني عشر عاماً، من عام 2011 إلى عام 2022. ومن المثير للاهتمام أنه في نفس الإطار الزمني، بلغ إجمالي إنتاج الذهب المبلغ عنه 962 طناً، مما يشير إلى فجوة كبيرة تبلغ 610 أطنان. وهذا التفاوت في الحجم، الذي يعادل 173 في المائة من الصادرات المعلنة رسمياً من قبل بنك السودان المركزي، أمر مذهل.

الفجوة بين إنتاج الذهب وصادراته في الفترة (2011 – 2022)

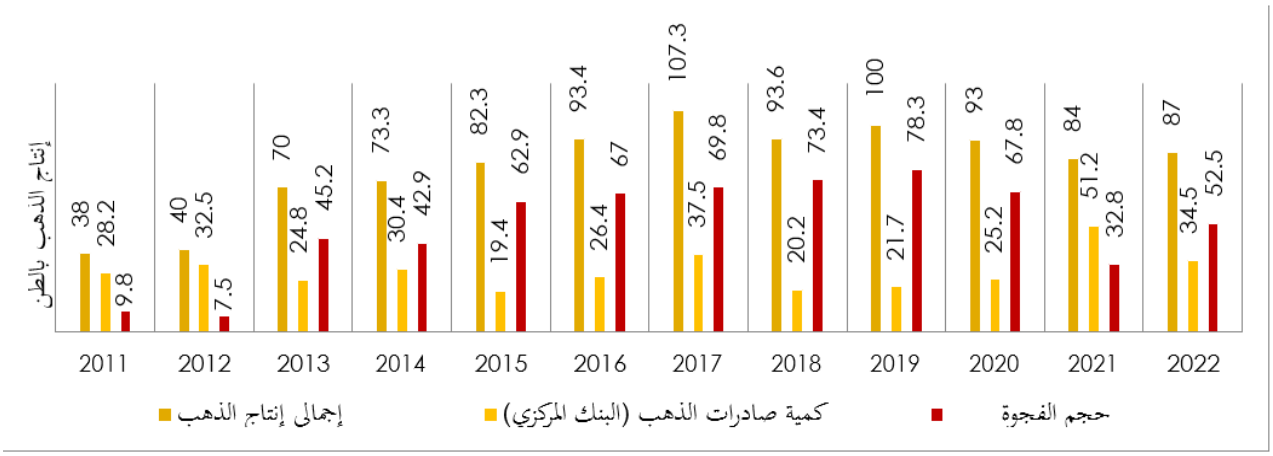

المصدر: الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، بنك السودان المركزي؛ والتقارير السنوية لوزارة المعادن، شركة السودان للموارد المعدنية.

يوضح الرسم البياني أدناه هذا التفاوت من حيث القيمة، التي بلغت 28.9 بليون دولار أمريكي خلال الفترة المعنية. ويمثل هذا الرقم الفرق بين عائدات تصدير الذهب الموثقة التي أبلغ عنها بنك السودان المركزي (17.6 بليون دولار أمريكي)، والقيمة المقدرة لتصدير إجمالي الذهب المنتج (46.5 بليون دولار أمريكي)[12].

[9] "Sudan's economy in limbo, warns IMF," AfricaNews, October 12, 2023, https://www.africanews.com/2023/10/12/sudans-economy-in-limbo-warns-imf/

[10] Timothy Liptrot, "The Sinews of Sudan's Latest War," African Arguments, October 25, 2023.

[11] Ensuring Macroeconomic Stabilization and Establishing an Environment for Reform, presentation December 7, 2023, on file with the author.

[12] المصدر: الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، بنك السودان المركزي؛ والتقارير السنوية لوزارة المعادن، شركة السودان للموارد المعدنية.

تشير هذه الأرقام إلى أن كمية وقيمة كبيرتين من الذهب تُهرّب خارج البلد. وهذا نتيجة لضعف الإطار التنظيمي لإدارة الموارد الطبيعية في السودان وللمصالح الراسخة للنخب المتنفّذة في استغلال هذه الموارد. وتشمل أوجه القصور التنظيمية القيود التي تفرضها الهيئات التنظيمية، مثل الدور الحصري لأعضاء مجلس الذهب وتجار المصوغات بوصفهم المشترين الوحيدين من المعدّنين، وغياب سوق منظمة وشفافة لتجارة الذهب، وغياب التسعير العادل للشراء من المعدنين التقليديين (الحرفيين) من قبل بنك السودان المركزي.

جدير بالذكر أنه قبل تطبيق لوائح جديدة في يناير 2020، سمحت وزارة المالية للقطاع الخاص بشراء وتصدير الذهب. بيد أن البنك المركزي اشترى الذهب بسعر أقل من سعر السوق العالمي، مما دفع المعدّنين إلى البحث عن أسواق بديلة، وشجع على استخدام قنوات تصدير غير مصرح بها لنحو 70% من الذهب المنتج.

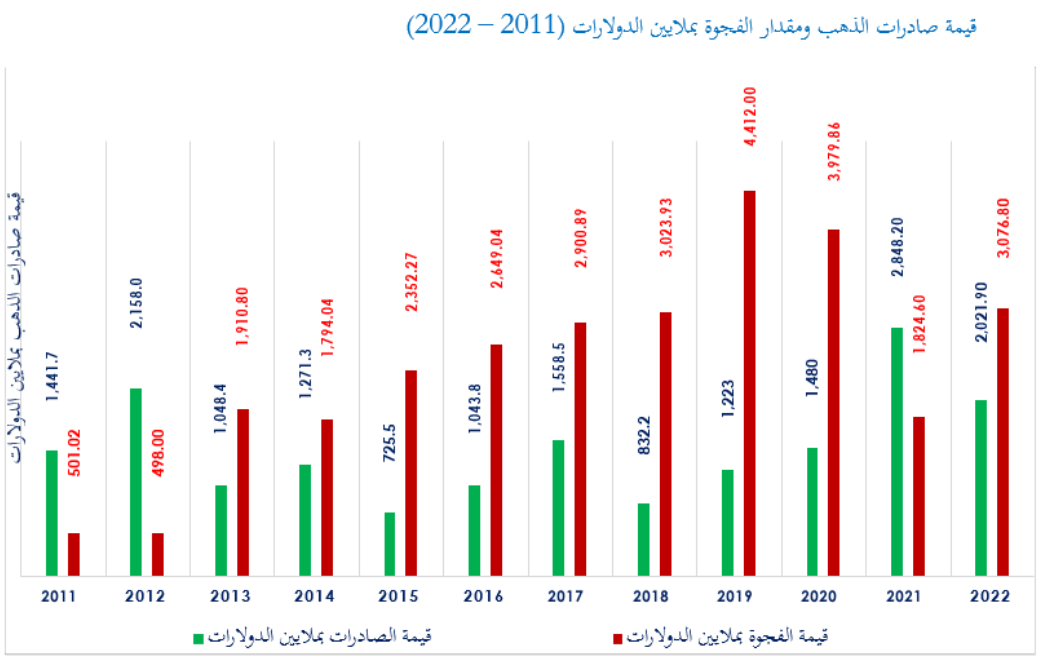

المصدر: الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، بنك السودان المركزي؛ والتقارير السنوية لوزارة المعادن، شركة السودان للموارد المعدنية.

إنتاج وتصدير وقيمة الذهب (2011 – 2022)

السنة	إجمالي الإنتاج	كمية صادرات الذهب	قيمة الصادرات بملايين الدولارات	مقدار الفجوة	قيمة الفجوة بملايين الدولارات	إجمالي الإنتاج (بدون فجوة)
2011	38	28.2	1,441.7	9.8	501.02	1,942.72
2012	40	32.5	2,158.0	7.5	498.00	2,656.00
2013	70	24.8	1,048.4	45.2	1,910.80	2,959.20
2014	73.3	30.4	1,271.3	42.9	1,794.04	3,065.34
2015	82.3	19.4	725.5	62.9	2,352.27	3,077.77
2016	93.4	26.4	1,043.8	67	2,649.04	3,692.84
2017	107.3	37.5	1,558.5	69.8	2,900.89	4,459.39
2018	93.6	20.2	832.2	73.4	3,023.93	3,856.13
2019	100	21.7	1,223	78.3	4,412.00	5,634.80
2020	93	25.2	1,480	67.8	3,979.86	5,459.86
2021	84	51.2	2,848.20	32.8	1,824.60	4,672.80
2022	87	34.5	2,021.90	52.5	3,076.80	5,098.70
الإجمالي	961.9	352	17,652.3		28,923.25	46,575.55

توضح الأرقام أعلاه كيفية تأثير التدفقات المالية غير المشروعة في السودان على عائدات صادراته من الذهب. ولا يحرم تهريب الذهب السودان من عائدات التصدير المشروعة فحسب، بل يشوه أيضاً موازين التجارة، ويؤدي إلى تآكل ثقة المستثمرين، ويكشف مشاكل محتملة فيما يتعلق بالحوكمة. وفي نهاية المطاف، يؤكد هذا الوضع حقيقة أن العجز التجاري المستمر يمكن أن يتفاقم بسبب الأنشطة غير المشروعة، مما يعوق النمو الاقتصادي والاستقرار في البلد.

كانت الصلة بين النزاع والذهب واضحة بالفعل قبل الحرب الحالية. وكانت المناطق المنتجة للذهب داخل السودان تميل إلى الدخول

في النزاعات بشكل أكبر من المناطق غير المنتجة للذهب[13]. ورغم صعوبة الحصول على بيانات عن الصادرات بعد الحرب، فقد أظهرت التحركات الأولية في الحرب تركيزاً على السيطرة على مناطق إنتاج الذهب، بما في ذلك الجهود التي بذلتها قوات الدعم السريع لتأمين السيطرة على مناجم جبل عمر وكتم ومصفاة الذهب السودانية في وقت مبكر من الحرب[14]. وهذا يشير أيضاً إلى أن من المرجح أن تكون العمليات التجارية لقوات الدعم السريع أقل تأثراً بالحرب من العمليات الخاصة بالقوات المسلحة السودانية، لأن سيطرة قوات الدعم السريع على مناطق إنتاج الذهب استمرت، وأيضاً بسبب علاقاتها الإيجابية المستمرة مع الإمارات العربية المتحدة. ووفقاً لبعض التقارير، اشترت شركات إماراتية مثل الكالوتي وروزيلا الذهب من شركات قوات الدعم السريع مثل الجنيد، التي تخضع لعقوبات أمريكية وبريطانية. وتفرض الإمارات العربية المتحدة ضوابط ضعيفة على غسل الأموال غير المشروعة، مما يسهل استمرار هذه المعاملات[15].

كذلك ورد أن القوات المسلحة السودانية ضايقت المعدّنين التقليديين في المناطق الخاضعة لسيطرتها في شمال السودان واتهمتهم بالتعاون مع تجار روس لبيع الذهب لصالح قوات الدعم السريع، مما يدُل على أنهم بدورهم اعتبروا السيطرة على هذا المورد أمراً بالغ الأهمية[16].

ويبدو أن الحرب الجارية قد قللت من إنتاج الذهب. فمن منتصف أبريل إلى نهاية أغسطس 2023، أفادت الشركة السودانية للموارد المعدنية بإجمالي إنتاج لشركات معالجة المخلفات العاملة في القطاع بلغ طنين مقارنة بأكثر من 18 طناً أنتجتها نفس هذه الفئة من المنتجين في العام السابق[17]. كما انخفضت الصادرات الرسمية من بورتسودان التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية بشكل حاد منذ اندلاع الحرب. وأفاد مسؤولون بتصدير 68 طناً من قبل شركة أرياب المملوكة للدولة في مايو، و266 كيلوجراماً من قبل شركة أليانس، وهي شركة معالجة مخلفات تابعة لشركة كوش الروسية الإماراتية للاستكشاف والإنتاج[18].

1.1.2 سوء إدارة إنتاج الذهب وتصديره في السودان: مقارنة بين النظراء

كان السودان ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا في الفترة من 2010 إلى 2019؛ لكن أحجام الصادرات كانت أقل من المتوقع نتيجة للتهريب.

---

[13] انظر نقاشات أوسع في:
Mohamed Salah Abdelrahman, "Sudan's Other War: The Place of Gold," Sudan Transparency and Policy Tracker, July 2023, https://sudantransparency.org/wp-content/uploads/2023/07/GoldandWarFINAL.pdf

[14] السابق.

[15] Anette Hoffmann and Guido Lanfranchi, "Kleptocracy vs. Democracy: How security-business networks hold hostage Sudan's private sector and the democratic transition," October 2023, https://www.clingendael.org/sites/default/files/2023-11/Kleptocracy_versus_Democracy.pdf

[17] مداميك، "أكثر من 100 مليار دولار خسائر الاقتصاد والبحر الأحمر تصدر (266) كيلو ذهب"، 24 يوليو 2023، متاح على الرابط: https://www.medameek.com/?p=126312

[18] العربي، "إنتاج الذهب يواجه عثرة الحرب في السودان"، 16 سبتمبر 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/6aOh9

إنتاج الذهب (بالطن) في غانا وجنوب أفريقيا والسودان في (2010 – 2019)

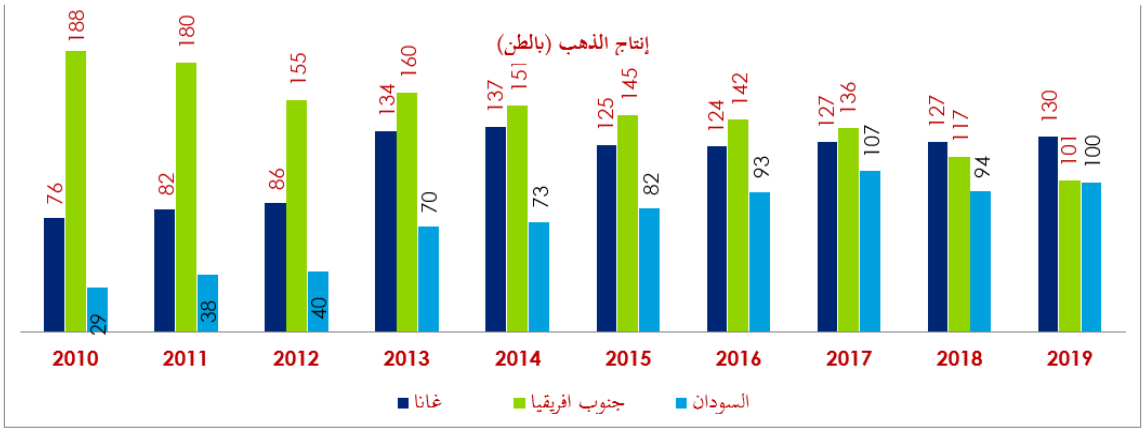

المصدر: المجلس العالمي للذهب، التقارير السنوية

قيمة صادرات الذهب (بملايين الدولارات): السودان، جنوب أفريقيا، غانا (2010 – 2019)

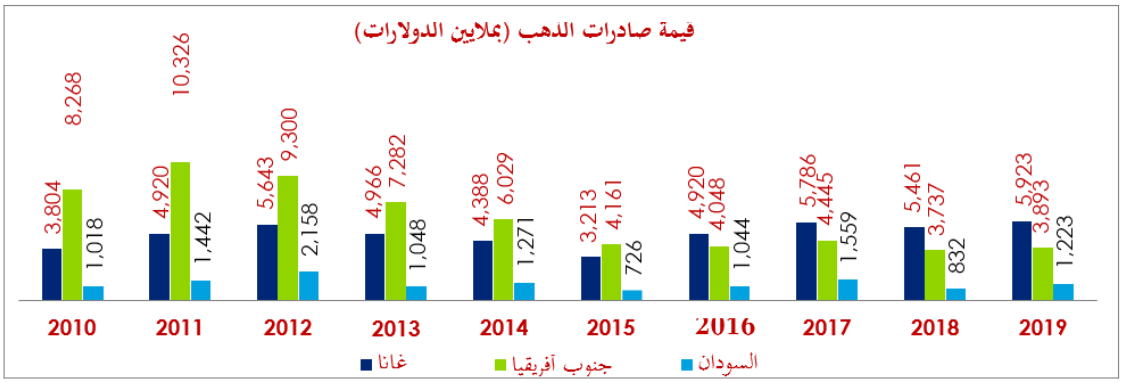

المصدر: المجلس العالمي للذهب، التقارير السنوية

2.1.2 تكلفة عائدات تصدير الذهب المهرب: التهريب

تسلط مقارنة أرقام عائدات السودان بعائدات غانا وجنوب أفريقيا الضوء على مدى خسارة السودان نتيجة للتهريب. على سبيل المثال، لم تتجاوز عائدات الذهب في السودان في عام 2019 نسبة 31% من عائدات جنوب أفريقيا رغم أن إنتاج الذهب كان يساوي 99% من إنتاج جنوب أفريقيا. وصادرات الذهب الرسمية في السودان يجب أولاً معالجتها حتى تصل درجة عالية من النقاء، مما يجعل الصادرات الرسمية قابلة للمقارنة من حيث الجودة مع الذهب الذي تصدره دول أخرى. وبالتالي لا توجد فجوة

كبيرة بين قيمة الذهب السوداني وذهب جنوب أفريقيا يمكن أن تفسر هذا التناقض. والاستهلاك المحلي من الذهب ضئيل نسبياً.

ونتيجة لذلك، يمكن أن تُعزى هذه الظاهرة إلى انتشار التهريب، الذي يغذّيه ضعف الحوكمة والإطار المؤسسي في السودان، بما في ذلك أوجه القصور في إنفاذ الجمارك، والفساد، وعدم كفاية آليات التنظيم.

3.1.2 تكلفة عائدات تصدير الذهب المهرّب: التهريب يخلق عجزاً تجارياً مستمراً

الذهب سلعة ثمينة، وفقدان قيمته التصديرية بسبب التهريب يسبب تشوهات كبيرة في قيمة صادرات السودان لا تنعكس في الإحصاءات الرسمية، مما يسهم في العجز التجاري، من خلال حجب قيمة التصدير الكبيرة من الحساب. والعجز التجاري يقوّض مكانة السودان في السوق العالمية. وتسهم خسارة قيمة صادرات الذهب في عجز تجاري مستمر وفي نقص الصادرات المشروعة، التي تعد أداة في صياغة العلاقات التجارية الدولية يمكن أن تحفز الاستثمار الأجنبي ونقل الخبرة التكنولوجية.

العجز التجاري المزمن في السودان

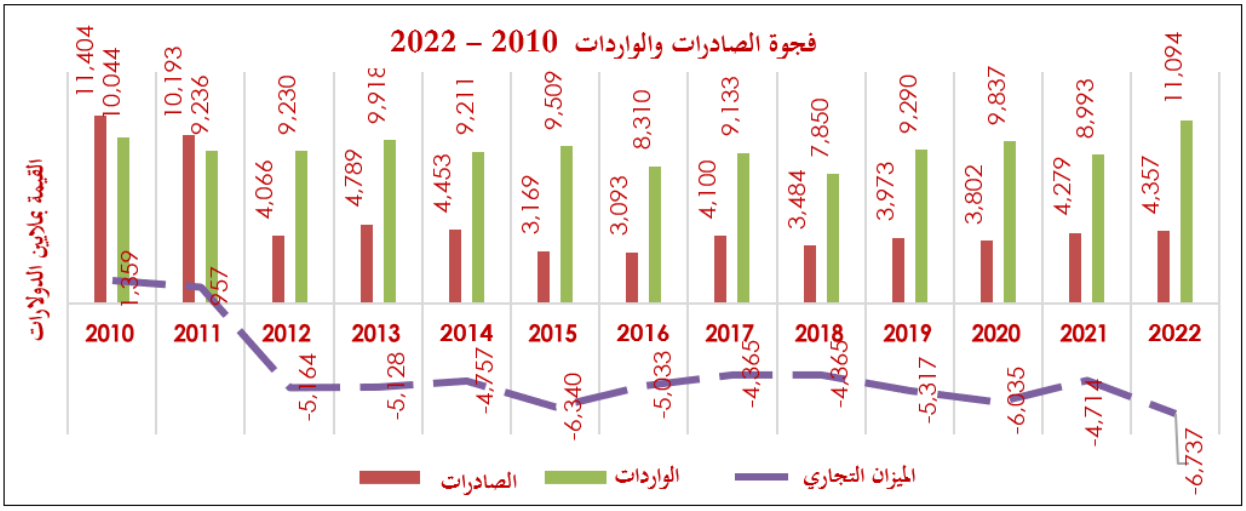

المصدر: الموجز الإحصائي للتجارة الخارجية، بنك السودان المركزي

4.1.2 دور التدفقات المالية غير المشروعة في انخفاض قيمة الذهب والعملة

يمكن أن يفرض العجز التجاري المستمر ضغوطاً على عملة الدولة. فعندما يستورد بلد ما باستمرار أكثر مما يصدر، فسيحتاج إلى المزيد من العملات الأجنبية أكثر مما يولّده اقتصاده لدفع ثمن هذه الواردات. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى انخفاض قيمة العملة، مما يجعل الواردات أكثر تكلفة وربما يؤدي إلى تأجيج التضخم. وقد أدى سوء إدارة الذهب في السودان دوراً رئيسياً في دعم سوق الصرف الأجنبي الموازي غير الرسمي الضخم من عام 2012 حتى لحظة دمج سعري الصرف. ويظهر مدى هذا الاختلاف في سعري العملة في الرسم البياني أدناه.

سعر الصرف الرسمي والسعر الموازي (1970 – 2021)

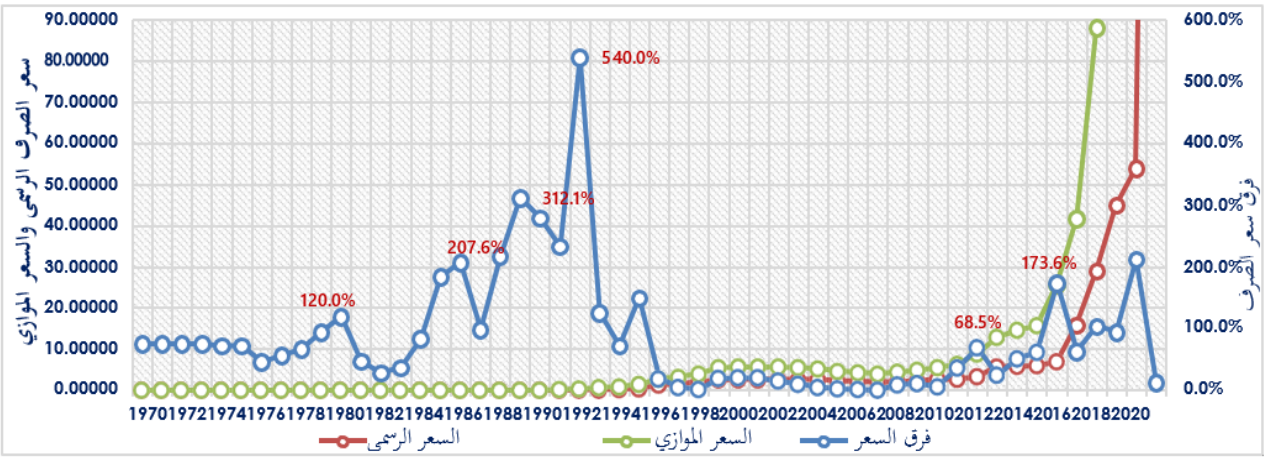

المصدر: شعبة البحوث والسياسات والإحصاء، بنك السودان المركزي

2.2 التدفقات المالية غير المشروعة وقطاع النفط

تقليدياً لعب قطاع النفط دوراً حاسماً في السياسة والاقتصاد في السودان، لكن السودان خسر 75 في المائة من إنتاجه للنفط الخام بعد انفصال جنوب السودان في عام 2012. ومع ذلك، تظل تجارة النفط مؤثرة ومصدراً مهماً للإيرادات والعملة الأجنبية، حيث مثّلت ما بين 11 و64 في المائة من إجمالي الصادرات بين عامي 2012 و2018[19].

عانى قطاع النفط في السودان طويلاً من غياب الشفافية. ويسهم عدد من العوامل في هذا الغياب وتمهد الطريق للتجاوزات، بما في ذلك:

- عدم الوضوح بشأن الهيئة الحكومية التي تتحمل المسؤولية النهائية عن القطاع.
- ضعف إنفاذ الجمارك.

[19] Sudan and Trade Integrity Global Financial Integrity, https://www.wita.org/wp-content/uploads/2020/06/Sudan-Report-2020_FINAL.pdf

- غياب حوكمة الشركات والمبادئ التوجيهية للمؤسسات النفطية المملوكة للدولة التي تهيمن على القطاع.
- عدم الفصل بين الأدوار التجارية وغير التجارية لوزارة النفط والغاز وشركة البترول السودانية المحدودة، أو سودابت، وهي الشركة الوطنية للنفط.
- لا يزال الافتقار إلى الوضوح في هيكل ملكية الشركات المملوكة للدولة، خاصة الشركات التابعة لسودابت، يثير مخاوف مشروعة بشأن ارتباط الملكية الخاصة بالشخصيات السياسية البارزة.
- غياب الشفافية والوضوح في عملية منح تراخيص الامتيازات والنفط.
- التقصير في الإبلاغ بدقة عن قيمة الصادرات، مما يؤدي إلى التلاعب بالفواتير، وبالتالي خسارة الإيرادات.
- حجم ونطاق وسمعة الشركات المعنية،
- تكشف هياكل الملكية عن قربها إلى شخصيات سياسية بارزة وارتباطها بها.

يمثل التلاعب بأسعار الصرف إحدى آليات تدفق الأموال غير المشروعة في قطاع النفط. فقبل تطبيق حزم الإصلاح من قبل الحكومة الانتقالية 2019-2021، استخدمت شركات النفط أسعار صرف متعددة. على سبيل المثال، استخدمت المصافي المحلية سعر 18 جنيه سوداني للدولار الأمريكي وذلك لحساب تكلفة النفط الخام وتكاليف المعالجة لحساب تكلفة الإنتاج المحلي (6.99 دولار أمريكي للبرميل في عامي 2018 و2019 و4.42 دولار أمريكي في عامي 2016 و2017)، و45 جنيه سوداني للدولار الأمريكي لاستيراد المواد الأخرى. ودفعت الحكومة للشركاء الأجانب ثمن نفطهم الخام بالعملة المحلية بسعر 26 جنيه سوداني للدولار الأمريكي واشترت النقد الأجنبي من البنك المركزي بسعر صرف 18 جنيه سوداني للدولار، في حين أن تكلفة البنك المركزي للحصول على النقد الأجنبي من معدني الذهب المحليين تحسب بسعر الصرف في السوق الموازية (حوالي 85 جنيه سوداني للدولار في ديسمبر 2019)[20].

كانت الفجوة في تجارة النفط كبيرة، وهي الفرق بين ما يرصده المستوردون والمصدرون بوصفه تجارة ثنائية، بين عامي 2012 و2018. خلال هذه الفترة، سجّل السودان تصديره لـ 62.3 مليون برميل من النفط الخام، وسجّل الشركاء التجاريون استيرادهم لـ 112.2 مليون برميل (انظر الجدول أدناه). ويعادل هذا التفاوت 50 مليون برميل، قيمتها 4.1 بليون دولار، وهو ما يمثل 85.4 في المائة من قيمة الصادرات المعلنة. وكانت الفجوة في الحجم البالغة 50 مليون برميل، كما هو موضح في الجدول، عبارة عن صادرات خارج السجلات من قبل شركات مملوكة للدولة يسيطر عليها الجيش وجهاز الأمن الوطني، مما يشير إلى خسارة كبيرة في الإيرادات للحكومة حتى في ظل نظام عمر البشير الذي صمم هذا النظام بهدف التمكين اقتصادياً للحزب الحاكم وأجهزة القطاع الأمني التي ضمنت بقاء النظام.

[20] Global Financial Integrity, "Sudan and Trade Integrity," May 31, 2020, https://gfintegrity.org/report/sudan-and-trade-integrity/#:~:text=In%20terms%20of%20value%2C%20Sudan,Sudan's%20declared%20exports%20by%20value.

موقف الفجوة في تجارة النفط الخام خلال (2011 – 2019)

السنة	الحجم (بملايين البراميل)			القيمة على ظهر السفينة (بملايين الدولارات)		
	بنك السودان المركزي	الشركاء التجاريون	الفجوة	بنك السودان المركزي	الشركاء التجاريون	الفجوة
2012	7.2	17.9	(10.7)	698.8	1,913.7	(1,124.9)
2013	15.8	24.0	(8.2)	1.614.1	2,476.9	(862.8)
2014	9.8	19.9	(10.1)	1,014.3	1,894.3	(880.0)
1014	12.1	14.0	(1.9)	573.9	718.9	(144.9)
2015	6.9	8.1	(1.2)	271.1	336.4	(65.3)
2016	5.9	12.8	(6.9)	321.5	618.6	(297.1)
2017	4.6	15.5	(11.0)	320.9	972.8	(651.8)
2018	62.3	112.2	(49.9)	4,814.7	8,931.6	(4,116.9)
الإجمالي	7.2	17.9	(10.7)	698.8	1,913.7	(1,124.9)

المصدر: الموجزات الإحصائية للتجارة الخارجية، بنك السودان المركزي وحسابات أجرتها منظمة النزاهة المالية العالمية[21]

3.2 الشركات المملوكة للدولة في قطاع النفط

تعرّض قطاع النفط السوداني لانتقادات من جهات ودراسات مختلفة بسبب عدم الوضوح في أدوار وزارة النفط والغاز ومؤسسة البترول السودانية. وبعد حل المؤسسة في عام 2019، تولت شركة سودابت (شركة البترول السودانية المحدودة)، التي كانت تابعة لمؤسسة البترول السودانية، المسؤولية عن العمليات التجارية للمؤسسة. واستوعبت وزارة النفط والغاز جميع أصول المؤسسة ووثائقها وموظفيها.

زاد خطر التدفقات المالية غير المشروعة بسبب عدم وجود فصل واضح بين أدوار سودابت في العمليات التجارية والمسؤولية العامة للوزارة عن الرقابة والتنظيم. ويحتاج قانون الثروة النفطية لعام 1998 إلى تحديث بهدف تفصيل الأدوار الجديدة وتمييز المسؤوليات بين سودابت والوزارة. فمخاطر الخلط

[21] Global Financial Integrity, "Sudan and Trade Integrity," May 31, 2020, https://gfintegrity.org/report/sudan-and-trade-integrity/#:~:text=In%20terms%20of%20value%2C%20Sudan,Sudan's%20declared%20exports%20by%20value; Sudan and Trade Integrity Global Financial Integrity, https://www.wita.org/wp-content/uploads/2020/06/Sudan-Report-2020_FINAL.pdf

بين الأنشطة التجارية وغير التجارية داخل مؤسسة واحدة لا تحتاج إلى برهان. وتصبح المساءلة أصعب عندما ترتبط مصالح المؤسسة المعنية بالرقابة بالنجاح التجاري للعمليات التي يفترض أن تراقبها. ويمثل هذا الخلط طريقاً سهلاً للوقوع في براثن الأسر التنظيمي[22]، حيث إن شركة سودابت هي حاملة أسهم في جميع امتيازات الهيدروكربون في السودان.

تشارك وزارة الطاقة بشكل كبير في أعمال النفط. فهي تنظم قطاع النفط وتدير أيضاً العمليات المالية للشركات المملوكة للدولة في سوق التجزئة، وتدفع الضرائب للحكومة. ونظراً إلى أن العديد من المعاملات المالية تفرضها وزارة الطاقة داخلياً، فالوضع المالي للشركات المملوكة للدولة ليس شفافاً أمام الجمهور، وهناك تضارب مصالح محتمل بين الحكومة والشركات المملوكة للدولة. ووزارة الطاقة مسؤولة، بصفتها جهة تنظيمية، عن وضع استراتيجية تطوير القطاع، والتعاون مع المستثمرين الأجانب، وإدارة أسواق الوقود المحلية.

1.3.2 التجارة في النفط والذهب في ظل اقتصاد الحرب الناشئ

أدت الحرب المستمرة إلى إضعاف الأطر التنظيمية والقانونية الهشة التي تحكم قطاعي النفط والذهب. وقد أدت الأشهر الطويلة من القتال العنيف إلى تقسيم البلد إلى إقليمين، مع ازدهار اقتصاد الحرب الناشئ في كليهما. تسيطر القوات المسلحة السودانية على ولايتي الشمالية ونهر النيل في الشمال، وولاية النيل الأبيض وأجزاء من ولاية سنار في وسط السودان، والولايات الثلاث في المنطقة الشرقية كسلا والقضارف والبحر الأحمر، بالإضافة إلى ولاية النيل الأزرق المتنازع عليها. وتعمل قوات الدعم السريع حالياً على تعزيز سيطرتها على الولايات الخمس في إقليم دارفور، والولايات الثلاث في كردفان الكبرى، والعاصمة الخرطوم والجزيرة وجزء من ولاية سنار.

ولعل الشكل الأكثر شناعة وفظاعة من أشكال تدفقات الأموال غير المشروعة التي حدثت أثناء حرب السودان هو النهب الهائل للممتلكات الثمينة، بما في ذلك المركبات ذات الدفع الرباعي من قبل مقاتلي قوات الدعم السريع. وكما كانت الحال في الحملة العسكرية التي قادتها ميليشيات سودانية وتشادية مستأجرة في عام 2013 ساعدت في حمل حركة سيليكا المتمردة إلى السلطة في جمهورية أفريقيا الوسطى، فقد تحول هجوم قوات الدعم السريع للاستيلاء على السلطة في الخرطوم إلى حملة ضخمة من نهب المركبات وغيرها من الأشياء الثمينة. ووفقاً لبعض التقارير وجدت المركبات المسروقة طريقها إلى تشاد ودول منطقة الساحل، مما أدى إلى توليد تجارة غير مشروعة مدعومة بتدمير مدخرات الطبقة المتوسطة في السودان[23].

أبدى الاقتصاد مرونة ملحوظة أثناء الحرب. فبعد التدمير الفظيع الذي لحق بمعظم القاعدة التجارية والصناعية السودانية المتركزة في الخرطوم بسبب القصف الجوي والقصف المدفعي، بدأت الأنشطة التجارية في التكيف بحلول شهر أغسطس. ونقلت العديد من شركات القطاع الخاص الكبرى خطوط إنتاجها غير المدمرة ومخازن المواد الغذائية الخام وغيرها من السلع الاستهلاكية إلى ود مدني، عاصمة الجزيرة، وغيرها من الولايات الأقل تضرراً من الحرب.

---

[22] الأسر التنظيمي regulatory capture حالة تحدث عندما تقوم هيئة تنظيمية، أنشئت لتعزيز المصلحة العامة عبر تنظيم صناعات محددة، بإعطاء الأولوية لمصالح الصناعات التي تنظمها.

[23] Sudan War Monitor, "Where did the cars looted from Khartoum arrive?," originally published by Darfur 24 in Arabic, August 30, 2023, available at: https://sudanwarmonitor.com/p/where-did-the-cars-looted-from-khartoum

انتعشت الواردات بشكل سريع، مما أدى إلى انخفاض سريع في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار في السوق الموازية[24]. وساعدت السلع المستوردة من جنوب السودان وليبيا في تخفيف بعض النقص الحاد في الإمدادات في الأسواق المحلية في ولايتي دارفور وكردفان. ومع ذلك، لا تتلقى ولايات الغرب سوى القليل من الحجم المتزايد من السلع المستوردة عبر بورتسودان وبالبر من مصر، مما يلحق الضرر بالسكان الذين يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع.

أخبرنا رجال الأعمال الذين نقلوا البضائع والآلات من الخرطوم إلى الجزيرة وغيرها من الولايات المستقرة أنهم لم يتمكنوا من القيام بذلك إلا بعد دفع مبالغ كبيرة لقادة المناطق في قوات الدعم السريع من أجل المرور الآمن للبضائع والأفراد[25]. وعلى نحو مماثل، حاصرت قوات الدعم السريع مدينة الأبيض، عاصمة شمال كردفان، بعد وقت قصير من اندلاع الحرب، واشتبكت مع حامية القوات المسلحة السودانية هناك في مناوشات متكررة تهدف إلى إضعاف دفاعات المدينة ذات الموقع الاستراتيجي والأهمية الاقتصادية قبل الهجوم النهائي للسيطرة عليها. ومع ذلك، أخبرنا السكان أن الوقود والسلع الاستهلاكية والأدوية استمرت في التدفق إلى الأبيض من المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية في الشرق ومن مناطق سيطرة قوات الدعم السريع. وأقامت قوات الدعم السريع بوابات رسوم غير قانونية في المناطق الريفية حول الأبيض لفرض مدفوعات من المركبات التجارية ومركبات الركاب المتجهة إلى المدينة. كما وصلت المنتجات البترولية المستوردة من ليبيا إلى الفاشر وكذلك الأبيض[26].

تابعت نشرة أتر الاستقصائية شحنات التصدير والاستيراد من وإلى بورتسودان في النصف الأول من شهر أكتوبر. وخلصت النشرة من نمط الشحنات إلى أن معظم واردات الوقود تأتي من الإمارات العربية المتحدة، في حين تأتي السلع الأخرى من مصر وتركيا والهند وعمان. واستؤنفت شحنات المنتجات الزراعية والحيوانية التقليدية في السودان، مع مغادرة العديد من شحنات الماشية من ميناء عثمان دقنة الأصغر حجماً في سواكن إلى ميناء جدة في المملكة العربية السعودية[27].

1.1.3.2 قطاع النفط

عرّضت الحرب قطاعي النفط في السودان وجنوب السودان إلى مخاطر جسيمة قد تقع في أي لحظة. وقد تقاسم الطرفان المتحاربان في السودان السيطرة على أجزاء رئيسية من البنية التحتية لإنتاج وتكرير الإنتاج المحلي المحدود في السودان ولتصدير إنتاج جنوب السودان. فبعد أيام من بدء الحرب، احتلت قوات الدعم السريع مصفاة الخرطوم الواقعة في الجيلي على بعد 70 كيلومتراً شمال العاصمة، وهي مشروع سوداني صيني مشترك ينتج 60٪ من احتياجات البلد من البنزين والديزل[28]. وترتبط مصفاة الجيلي بخط أنابيب التصدير الذي يبلغ طوله 1610 كيلومتراً وبمحطة بشاير البحرية على البحر الأحمر التي لا تزال في أيدي القوات المسلحة

[24] Radio Dabanga, "Sudanese Pound 'collapses' against hard currencies as CBoS limits bank transfers," September 27, 2023, available at: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-pound-collapses-against-hard-currencies-as-cbos-limits-bank-transfers

[25] مقابلات أجراها المرصد السوداني للشفافية والسياسات عبر الهاتف وحضورياً، سبتمبر وأكتوبر 2023.

[26] See STPT, "Field dispatch from El-Fasher," 12 November 2023, available at: https://sudantransparency.org/field-dispatch-from-el-fasher/

[27] Atar Weekly, "Sudan Foreign Trade: the Day After War," Vol. 1, Issue 2, October 19, 2023, on file with author.

[28] Argus, "Sudan's paramilitary claims control of sole refinery," 26 April 2023, available at: https://www.argusmedia.com/en/news/2443068-sudans-paramilitary-claims-control-of-sole-refinery

السودانية. وبحلول منتصف يوليو، توقّفت المصفاة عن العمل، مما حفّز حالةً من الاندفاع نحو استيراد المنتجات البترولية المكررة من الخارج وزيادة كبيرة في أسعار الوقود في محطات الضخ في جميع المناطق التي لا تزال تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية.

وتتواتر التذكيرات الصارخة بمدى ضعف قطاعي النفط في كل من السودان وجنوب السودان في مواجهة تقلبات الحرب. وعلى سبيل المثال، دمر حريق كبير خزانات الوقود في مصفاة الجيلي في أوائل نوفمبر[29]، وتبادلت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع الاتهامات بالمسؤولية عن الحادث. كما احتلت قوات الدعم السريع حقل نفط ومطار بليلة في 30 أكتوبر بعد طرد القوات المسلحة السودانية، لكنها أخلت المحطة بعد أيام وأعادتها إلى العمال عندما أجبرتهم ميليشيا محلية حريصة على إبقاء الحقل قيد التشغيل على إعادته. وهذه المنشأة تديرها منذ عام 1995 شركة بترو إنرجي السودانية، وهي مشروع مشترك بين شركة النفط الوطنية السودانية سودابت وشركة البترول الوطنية الصينية، وهو ما يؤكد الأبعاد الجيوسياسية العالمية للحرب[30]. واستمرار تدفق النفط الخام من السودان وجنوب السودان للتصدير أمر مهم بالنسبة للصين لاستعادة قروضها الاستثمارية للبلدين التي خصصت لتطوير حقول النفط وبناء خطوط الأنابيب إلى محطة التصدير على البحر الأحمر[31].

ولا يبدو أن تدفق صادرات النفط من جنوب السودان عبر السودان قد تباطأ منذ بداية الحرب، حيث بلغ 174 ألف برميل يومياً في يوليو. وللطرفين المتحاربين مصالح راسخة في كفالة استمرار هذا الوضع. فالحكومة الحالية التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية تستفيد من الإتاوات والرسوم المفروضة على عبور نفط جنوب السودان. كما تتلقى قوات الدعم السريع رسوماً من مشغّل مصفاة الجيلي، التي تظل أحد مصادر الوقود الرئيسية لتزويد قواتها[32]. وهناك أيضاً مزاعم بأنه ربما تكون حكومة جوبا والشركات الصينية تدفع أموالاً لقوات الدعم السريع مقابل عدم إلحاق الضرر بالمنشآت النفطية وتأمين تصدير نفط جنوب السودان.

وفقاً لتقارير إعلامية متفرقة ورجال أعمال تحدثوا إلى المرصد السوداني للشفافية والسياسات بشرط عدم الكشف عن هويتهم، فقد مُنح عدد صغير من رجال الأعمال من القطاع الخاص، يعملون بالشراكة مع شركات مملوكة للدولة وشركات القطاع الأمني التي تهيمن على قطاع النفط، امتياز الحصول على تراخيص لاستيراد وتوزيع النفط بعد الانقلاب الذي وقع في أكتوبر 2021. ومنذ بدء الحرب، ورد أن الشركات المملوكة لرجال الأعمال هؤلاء استمرت في الهيمنة على استيراد النفط وتوزيعه في المناطق التي

---

[29] Sudan Tribune, "Sudanese army, RSF trade accusations over Khartoum refinery fire," November 7, 2023, available at: https://sudantribune.com/article279136/

[30] Sudan Tribune, "Baleila oil producing field in West Kordofan," 2 November 2023, available at: https://sudantribune.com/article278996/

[31] S & Poor Global Commodity Insights, "Sudan fighting prompts fears oil supply could be affected," 17 April 2023, available at: https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/041723-sudan-fighting-prompts-fears-oil-supply-could-be-affected#:~:text=Sudan%20and%20South%20Sudan%27s%20export,in%20China%2C%20India%20and%20Malaysia.

[32] S & Poor Global Commodity Insights, "FEATURE: Sudan crude flows stable after 100 days of civil war," 27 July 2023, available at: https://www.spglobal.com/commodityinsights/en/market-insights/latest-news/oil/072723-feature-sudan-crude-flows-stable-after-100-days-of-civil-war

تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية[33]. وأظهر مقطع فيديو مسرّب مؤرخ في يناير 2023 مجموعة من ستة رجال أعمال غالباً ما يُذكرون كجزء من تلك الدائرة الداخلية، وهم يقسمون على القرآن الكريم بعدم بيع البنزين والديزل المستورد بأقل من الأسعار التي حددوها فيما بينهم[34]. وقد أكسبت هذه الطقوس الغريبة رجال الأعمال اسم "مافيا النفط" في وسائل الإعلام المحلية. وفي مقابل منح عقود النفط، يزعم أن رجال الأعمال المحظوظين يتقاسمون نسباً من هوامش أرباحهم الكبيرة مع كيانات محددة مسبقاً، بما في ذلك الشركات التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية وجهاز المخابرات العامة التي تعمل في قطاع النفط، ووزارة الطاقة، إلخ[35].

يُفترض أن قوات الدعم السريع وشركائها التجاريين من القطاع الخاص يسيطرون على واردات النفط والسلع الاستهلاكية من ليبيا. ونظراً إلى انهيار جميع الخدمات الحكومية في جميع أنحاء السودان بعد الحرب، فإننا نعتقد أن الأنشطة التجارية المهمة التي تحدث في المناطق التي تسيطر عليها قوات الدعم السريع لا تولّد للدولة رسوماً جمركية أو ضرائب أو زكاة أو رسوماً حكومية أخرى على التجارة.

2.1.3.2 قطاع الذهب

لا ينبغي أن يؤخذ الانخفاض الحاد في الأرقام الرسمية لإنتاج الذهب وصادراته المذكورة أعلاه بظاهرها. فالسيطرة على الذهب جائزة رئيسية تسعى إليها القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع حيث يحتاج كلاهما بشدة إلى الإيرادات لتمويل جهودهما الحربية. وتمثل ندرة الوقود والمواد الكيميائية اللازمة لمعالجة مخلفات تعدين الذهب، بالإضافة إلى تفشي انعدام الأمن والجريمة على طول طرق النقل، عوامل يُرجّح أن تكون قد ساهمت في تباطؤ عام في إنتاج الذهب في جميع المناطق. بيد أن الارتفاع في واردات الوقود والمواد الكيميائية اعتباراً من منتصف يوليو من المرجح أن يخفف من هذه الضغوط.

أدّى هيمنة قوات الدعم السريع عسكرياً في غرب السودان إلى وضع جميع مناطق التعدين التقليدي للذهب في إقليمي دارفور وكردفان الكبريين تحت سيطرتها، بينما ظلت الولايات الأكثر إنتاجاً للذهب في السودان، وهي ولايات الشمالية ونهر النيل والبحر الأحمر، في أيدي القوات المسلحة السودانية. وتأكيداً على أهمية الذهب كمصدر لتمويل النزاع، احتلت قوات الدعم السريع مصفاة الذهب السودانية، التي تقوم بتصفية الذهب الخام للقطاعين العام والخاص تحضيراً لتصديره. وقد كشف المرصد السوداني للشفافية والسياسات في إحدى إصداراته عن مكانة الذهب في اقتصاد الحرب الناشئ أن المصفاة كانت تحوي عند استيلاء قوات الدعم السريع عليها 1.6 طن من الذهب مملوك للقطاع الخاص، نصفها تم تكريره بالفعل. كما استولت قوات الدعم السريع على 1.3 طن أخرى من الذهب غير المكرر مملوكة لبنك السودان المركزي، فضلاً عن أربعة أطنان من المخلفات التي تحتوي على نسبة عالية من الفضة. وفي وقت الاستيلاء على هذه الأصول، كانت قيمتها تقدر بنحو 150.5 مليون دولار[36]. وفي محاولة

---

[33] صحيفة الزول أونلاين، "مافيا الوقود تهدد بانهيار قطاع البترول في السودان"، 25 يناير 2024، متاح على الرابط: https://alzool.news/4177

[34] يوتيوب، "المتحكمون في تسعير الوقود (المشتقات البترولية)"، 3 مارس 2023، متاح على الرابط:
https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=934122271103902&id=100061826800691&mibextid=v7YzmG

[35] مقابلات أجراها المرصد السوداني للشفافية والسياسات عبر الهاتف وحضورياً، سبتمبر وأكتوبر 2023.

[36] انظر:

للتعويض عن خسارة مصفاة الذهب السودانية، تحدث وكيل وزارة المعادن في يوليو عن خطط حكومة الأمر الواقع لفتح مصفاة ذهب جديدة في بورتسودان[37].

دفع انخفاض إنتاج الذهب وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي في سبتمبر إلى خفض ضرائب الأعمال على شركات الامتياز من 30% إلى 15%. وكان التخفيض يهدف إلى تشجيع استئناف أنشطة الإنتاج من قبل الشركات، التي يسهل فرض الضرائب عليها مقارنة بالمعدّنين التقليديين، وبالتالي تحسين عائدات الضرائب لحكومة الأمر الواقع[38].

نظراً إلى سجل كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع بوصفهما والغين منذ زمن طويل في استخدام تصاريحهما الأمنية ونفوذهما السياسي لتصدير الذهب خارج السجلات، فمن المرجح أن تتكثّف مثل هذه الممارسات في ظل الظروف التي خلقتها الحرب. وقد أبلغتنا مصادر في قطاع الأعمال أن الشركات الوسيطة التي تساعد شركات الأمن في تسليم الذهب إلى مصر خارج السجلات تستخدم الجنيهات المصرية التي تُدفع لها لشراء السلع الاستهلاكية للبيع للجمهور في المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية.

3.التحديات المستمرة في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة

تفشى الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة في السودان في جميع قطاعات ومستويات الاقتصاد قبل الحرب. وفي سياق الحرب، من الصعب جمع معلومات مفصّلة، لكن من المرجح أن تتزايد التدفقات المالية غير المشروعة بسبب انهيار مؤسسات الدولة وضعف الضوابط التي ربما تكون قد فُرضت في السابق. وفي هذا السياق، هناك حاجة إلى نهج إبداعي من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة التي من المرجح أن تموّل اقتصاد الحرب في الوقت الحالي، وكذلك من أجل إنشاء الهياكل والسياسات التي يمكن أن تتبناها حكومة ما بعد الحرب في نهاية المطاف لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في الأمد البعيد. وسوف تشمل هذه السياسات إصلاحات جوهرية في مجالات مختلفة، مثل القطاع المالي والضرائب والجمارك والأمن. وسوف يتطلب الأمر أيضاً زيادة الشفافية في قطاعي الذهب والنفط اللذين كانا في السابق يستنزفان احتياطيات النقد الأجنبي، ويقللان من الموارد والتجارة المحلية، ويساهمان في عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويفاقمان الفقر وعدم المساواة.

1.3 قضايا التجارة الخارجية

يعتبر التلاعب بالفواتير التجارية أحد المحركات الرئيسية للتدفقات المالية غير المشروعة، سواء على المستوى الدولي أو داخل السودان، وتشمل الصناعات الرئيسية للتجارة الثروة الحيوانية والمنتجات الزراعية. وفي الواقع، قيل إن الإنتاج الحيواني المتزايد الكثافة،

Sudan Transparency and Policy Tracker, "Sudan's Other War: The Place of Gold, The Economic Impact of the War in Sudan No. 2,'', July 2023, pp. 6-7, available at: https://sudantransparency.org/wp-content/uploads/2023/07/GoldandWarFINAL.pdf

[37] مداميك، "تحالف المحامين: جهاز الأمن استعاد صلاحياته القمعية بسبب انقلاب البرهان"، 24 يوليو 2023، متاح على الرابط: https://www.medameek.com/?p=126312

[38] التغيير، "قرار بتخفيض ضريبة أرباح الأعمال لشركات الامتياز في السودان"، 7 سبتمبر 2023، متاح على الرابط: https://shorturl.at/UfuPJ

مدفوعاً بالطلب المتزايد في الخليج، كان سبباً في تفاقم النزاع الحالي[39]. ويتضمن التلاعب بالفواتير التلاعب المتعمد بأسعار أو جودة أو كميات السلع على الفواتير للتهرب من الضرائب، والهروب من ضوابط رأس المال، وإخفاء الأموال في الخارج. وفي السودان، لا يؤثر التلاعب في الفواتير على التجارة الخارجية فحسب، بل يؤثر أيضاً على التجارة الداخلية، مما يقوّض تحصيل الإيرادات الحكومية. وينقسم التلاعب في فواتير التجارة إلى أربع فئات رئيسية:

أ) المبالغة في قيمة الواردات: المبالغة في تقدير تكاليف الاستيراد بهدف نقل الأموال إلى الخارج، أو تقليل المسؤولية الضريبية، أو تجنب الرسوم.

ب) التقليل من القيمة في فواتير الاستيراد: التقليل من قيم الواردات لتجاوز حدود الاستيراد أو التهرب من الضرائب.

ت) التقليل في قيمة الصادرات: التقليل من قيم الصادرات بهدف نقل الأموال إلى الخارج، أو خفض الدخل الخاضع للضريبة، أو التهرب من ضرائب التصدير.

ث) المبالغة في قيمة الصادرات: المبالغة في تقدير قيم الصادرات لاستغلال الدعم أو الخصومات.

يتم تقييم التلاعب في فواتير التجارة في السودان من خلال مقارنة القيم المعلنة في الخارج من خلال إدارة إحصاءات التجارة التابعة لصندوق النقد الدولي ببيانات بنك السودان المركزي المبلغ عنها محلياً. وتكشف فجوات القيمة التلاعب بالفواتير.

2.3 مشاكل النقد الأجنبي

عانى السودان من نقص مستمر في النقد الأجنبي. في فبراير 2021، وحّدت الحكومة الانتقالية سعر الصرف، وواءمت السعر الرسمي البالغ 55 جنيهاً سودانياً مقابل واحد دولار أمريكي مع سعر السوق الموازية البالغ 375 جنيهاً سودانياً مقابل الدولار الواحد. وكان ذلك التفاوت مدفوعاً بنقص العملة الأجنبية، كما شجع أيضاً التدفقات المالية غير المشروعة، حيث كان المصدر الرئيسي للعملة في السوق السوداء هو التلاعب بالفواتير التجارية. وبالتالي، يؤدي توحيد سعر الصرف دوراً مهماً في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، رغم أنه كانت هناك حاجة إلى تدابير إضافية لزيادة فعالية هذا الإجراء.

انخفضت قيمة الجنيه السوداني أكثر منذ بداية الحرب، بسبب انخفاض الصادرات، وزيادة الواردات. وبالإضافة إلى ذلك، أدّى الغياب الملحوظ لسلطات الدولة وعجزها عن إظهار قدرتها على حماية العملة إلى تقويض ثقة الجمهور[40]. وقد أدى هذا إلى انخفاض قيمة الجنيه إلى ما يقدر بنحو 950 جنيهاً سودانياً مقابل الدولار الأمريكي[41]، مقارنة بـ 800 جنيه في سبتمبر، و700

[39] Mark Duffield and Nicholas Stockton, “Capitalism, war and plunder in the Horn of Africa,” Review of African Political Economy, November 23, 2023.

[40] Radio Dabanga, “Sudanese Pound hits new all-time low,” October 18, 2023, https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-pound-hits-new-all-time-low

[41] السابق.

جنيه في أغسطس[42] وحوالي 600 جنيه في 15 أبريل 2023[43]. كما اتسع التناقض بين الأسعار الرسمية وغير الرسمية، حيث ارتفع إلى حوالي 27٪ من القيمة الرسمية في سبتمبر 2023[44].

يمكن أن يُعزى بعض الانخفاض إلى الاستئناف التدريجي للأنشطة الاقتصادية وزيادة الواردات في الولايات الأقل تأثراً بالنزاع. وقد استحدث بنك السودان المركزي سياسات ترمي إلى الحد من المعروض من الجنيه السوداني من خلال الحد من التحويلات اليومية من خلال تطبيقات البنوك إلى 6 ملايين جنيه سوداني للحسابات العادية و10 ملايين جنيه سوداني يومياً للحسابات المميزة، بهدف حماية الجنيه من الاستمرار في الانخفاض[45].

في أوائل أكتوبر 2023، عزا وزير المالية جبريل إبراهيم الانخفاض السريع في قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار إلى عدة عوامل، ترتبط جميعها بالحرب والتدفقات المالية غير المشروعة. وتشمل هذه العوامل هروب رأس المال حيث يسعى الناس إلى حماية ثرواتهم في ملاذات مالية آمنة؛ وغسل قوات الدعم السريع لكميات كبيرة من الجنيهات المسروقة، ومعظمها من دار طباعة العملة الحكومية، عن طريق تحويلها إلى دولارات؛ وزيادة الطلب على الدولار الناجم عن زيادة أنشطة الاستيراد، خاصة منتجات البترول المكررة. وأشار جبريل إلى أن الطلب على تمويل المجهود الحربي كان أيضاً عاملاً أسهم في انخفاض قيمة العملة الوطنية[46].

3.3 التدفقات المالية غير المشروعة و حشد الإيرادات المحلية

1.3.3 التحديات التي تواجه عملية إدارة الضرائب في السودان

اقتصاد السودان الآن في حالة سقوط حر. وقد توقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد السوداني بنسبة 18٪ في عام 2023 نتيجة للحرب[47] وللأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المهمة والتكاليف الباهظة. ويحدث هذا الضرر لاقتصاد كان بالفعل واقعاً في ورطة. حيث لم يتكيف الاقتصاد السوداني مع انفصال جنوب السودان في يوليو 2011 بالشكل الكامل أبداً، وهو ما أدى إلى انخفاض حاد في صادراته النفطية وإيراداته المالية. فقد خسر السودان 75% من إنتاج النفط، و66% من الصادرات، و50% من الإيرادات. كما عانت البلد من التضخم الجامح، والانخفاض الكبير في قيمة العملة، والتزايد السريع في متأخرات الديون الدولية. وتدهور العجز المالي (10.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019) بسبب تضخم دعم الوقود[48]

---

[42] WFP, "WFP Market Monitor – Sudan: September 2023," October 18, 2023, https://reliefweb.int/report/sudan/wfp-market-monitor-sudan-september-2023

[43] Google Finance historical rates, https://www.google.com/finance/quote/SDG-USD?sa=X&sqi=2&ved=2ahUKEwilzObToI-CAxWkF1kFHXVJDsoQmY0JegQIDBAr

[44] WFP, "WFP Market Monitor – Sudan: September 2023," October 18, 2023, https://reliefweb.int/report/sudan/wfp-market-monitor-sudan-september-2023

[45] Radio Dabanga, "Sudanese Pound 'collapses' against hard currencies as CBoS limits bank transfers," 27 September 2023, available at: https://www.dabangasudan.org/en/all-news/article/sudanese-pound-collapses-against-hard-currencies-as-cbos-limits-bank-transfers

[46] Sudan Tribune, "Finance minister links Sudanese pound's decline to rising demand for dollars in oil imports," 7 October 2023, available at: https://sudantribune.com/article278107/#

[47] "Sudan's economy in limbo, warns IMF," AfricaNews, October 12, 2023, https://www.africanews.com/2023/10/12/sudans-economy-in-limbo-warns-imf/

[48] Heritage Foundation, "Sudan," 2021, https://www.heritage.org/index/pdf/2021/countries/2021_IndexofEconomicFreedom-

(الذي شكل 79 في المائة من إجمالي الدعم)[49] وضعف حشد الإيرادات (كان لدى السودان واحدة من أدنى نسب الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العالم كما خفّضت جائحة كوفيد-19 الإيرادات بنسبة 40 في المائة).[50]

أحرزت حكومة السودان بعض التقدم في تحسين نظام تحصيل الضرائب على مدى العقدين الماضيين. فارتفعت الإيرادات الضريبية من حوالي 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 إلى 7.4 في المائة في عام 2018، وكان المحرك وراء ذلك الضرائب على السلع والخدمات، لا سيما ضريبة القيمة المضافة، التي زادت من نسبة 3.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2010 و2013 إلى 5.5 في المائة في عام 2018. ومع ذلك، انخفضت الإيرادات الضريبية إلى أقل من 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى جائحة كوفيد-19. ومع ذلك، كان أداء السودان طوال الوقت أقل بكثير من نسبة 16.5 في المائة التي تمثل المتوسط في الدول الأفريقية الأخرى[51].

أعاقت عدة تحديات تحقيق السودان لأهدافه في مجال حشد الإيرادات. وتشمل هذه التحديات الخسائر الكبيرة في الإيرادات بسبب الإعفاءات الضريبية الواسعة النطاق والتخفيضات الضريبية على ضريبة القيمة المضافة والجمارك وضرائب الشركات. كما أسهمت نقاط الضعف في إدارة الجمارك والضرائب في ذلك. وأعاق الفساد في إدارة الإعفاءات الضريبية، خاصة بالنسبة لواردات وصادرات محددة، قدرة السودان على تحصيل الضرائب. وواجه ديوان الضرائب انتقادات بسبب عدم اتساقه وعدم شفافيته في تطبيق اللوائح الضريبية، مما يسمح للشركات المرتبطة سياسياً بالتهرب الضريبي.

في عام 2017، شرعت سلطات الضرائب في مشروع طموح يرمي إلى أتمتة عمليات تحصيل الضرائب بالكامل، بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة. وقد توقف هذا المشروع، الذي كان من المقرر أن يرفع عائدات الضرائب إلى 16% في غضون ثلاث سنوات، وفقاً لمسؤول ضريبي سابق، بسبب معارضة الأفراد الفاسدين والجماعات المؤثرة داخل حكومة البشير ولم يُستأنف بعدها[52]. وبالإضافة إلى التهرب من الضرائب والرسوم التي تفرضها الحكومة، قد يحاول التجار الذين يعملون عبر الحدود تجاوز الإجراءات الإدارية في قطاعات مثل الصحة والزراعة والأمن والهجرة. وغالباً ما يُنظر إلى هذه الإجراءات بوصفها إجراءات مكلّفة ومعقّدة وتستهلك وقتاً طويلاً[53]. وقد تنطوي التجارة عبر الحدود على سلع قانونية على جانب من الحدود، لكنها غير مشروعة على

Sudan.pdf

[49] International Monetary Fund, "First Review under the Staff-Monitored Program – Press Release," April 2021, https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwibpoiDyI-CAxXek4kEHeh2CnwQFnoECBAQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.imf.org%2F-%2Fmedia%2FFiles%2FPublications%2FCR%2F2021%2FEnglish%2F1SDNEA2021002.ashx&usg=AOvVaw2ZBNqDvp0eHqNRRyp76Ug-&opi=89978449

[50] International Monetary Fund, "First Review under the Staff-Monitored Program – Press Release," April 2021, https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=&ved=2ahUKEwibpoiDyI-CAxXek4kEHeh2CnwQFnoECBAQAQ&url=https%3A%2F%2Fwww.imf.org%2F-%2Fmedia%2FFiles%2FPublications%2FCR%2F2021%2FEnglish%2F1SDNEA2021002.ashx&usg=AOvVaw2ZBNqDvp0eHqNRRyp76Ug-&opi=89978449

[51] Cristina Enache: OECD Report: Tax Revenue in African Countries https://taxfoundation.org/africa-tax-revenue-oecd-report-2020/

[52] مقابلات أجراها المرصد السوداني للشفافية والسياسات مع مسؤول ضريبي سابق، يونيو 2022.

[53] Daniel Njiwa, "Tackling informal cross-border trade in Southern Africa, Bridges Africa, Volume 2, No 1, COMESA, 2013. http://www.ictsd.org/about-us/daniel-njiwa

الجانب الآخر. وقد يشمل ذلك أيضاً التجارة في السلع والخدمات المنتجة بشكل مشروع التي تفلت من الضرائب والأطر التنظيمية، مما يؤدي إلى نقص الإبلاغ عن إحصاءات التجارة الوطنية الرسمية[54].

مؤشرات مالية عامة مختارة خلال الفترة (2015-2020)

	2015	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي عائدات الحكومة	12.0	8.3	8.3	8.9	7.8	6.4
عائدات الضرائب المتأخرة/ المستَحقّة	6.6	6.8	6.8	6.7	5.4	4.9
المنح المتأخرة/ المستَحقّة	0.7	0.2	0.2	0.2	0.5	4.6
صافي الإقراض والإنفاق الحكومي	13.3	10.3	10.3	16.7	18.7	19.1
الإنفاق الجاري	10.5	9.3	9.3	16.2	18.5	17.4
المرتبات والأجور المتأخرة/ المستَحقّة	3.5	3,5	3,5	2.4	2.9	3.9
الفائدة المتأخرة/المستَحقّة		0.5	0.5	0.2	0.2	0.3
الإنفاق الرأسمالي	1.2	1.0	1.0	0.5	0.1	1.7
صافي الإقراض						
رصيد المالية العامة الأولي، بما في ذلك المنح	-1.1	-1.1	-1.1	-7.6	-10.6	-14.7
المالية العامة الأولية الإجمالية، بما في ذلك المنح	-1.2	-1.6	-1.6	-7.9	-10.8	-15.0

المصدر: الميزانية العامة للدولة، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي

2.3.3 التحديات التي تواجه سلطات الجمارك السودانية

واجهت هيئة الجمارك السودانية تحديات كبيرة في عملياتها قبل الحرب، ومن المرجح أن تتفاقم هذه التحديات بسبب الفوضى التي أحدثها الوضع الحالي. وقد أدى عدم كفاءة الجمارك والتراخي في إنفاذها لمهامها إلى حصولها على تصنيفات ضعيفة في المؤشرات الدولية، مثل تصنيفات البنك الدولي لممارسة الأعمال والتجارة عبر الحدود[55]. وقد أسهمت أوجه القصور هذه في ارتفاع تكاليف

[54] Victor Ogalo, "Informal Cross-Border Trade in EAC: Implications for Regional Integration and Development," Research Paper in Consumer Unity & Trust Society (CUTS), African Resource Centre, Nairobi, Kenya, 2010. http://www.cuts-geneva.org/pdf/BIEACRP10-How_Might_EAC_Reduce_Negative_Implications.pdf

[55] World Bank, "Doing Business 2019: Training for Reform," The World Bank, October 31, 2018.

المعاملات المتعلقة بالتجارة، مما حفز تجار القطاع الرسمي على الانخراط في التهريب والتجارة غير الرسمية عبر الحدود، وأدى إلى تدفقات مالية غير مشروعة وخسائر كبيرتين في الإيرادات.

ويشمل عدم الكفاءة وتكاليف المعاملات ما يلي:

- اضطرار تجار القطاع الرسمي إلى العمل من خلال سماسرة جمارك فاسدين على الحدود ونقاط التفتيش مما يتطلب دفع مبالغ بصورة غير قانونية.
- قد تستغرق عمليات التفتيش قبل الشحن وقتاً طويلاً وغالباً ما تنطوي على فساد.
- هناك متطلبات توثيق متعددة للمعاملة الواحدة.
- فرض رسوم باهظة مرتبطة بالتجارة وتكاليف التصدير والاستيراد مقارنة بالخدمات المقدمة وغياب الشفافية بشأن كيفية تحديد هذه الرسوم.
- الرسوم والتكاليف الباهظة المرتبطة بطول الزمن اللازم للتصدير والاستيراد

تعقيد الإجراءات، بما في ذلك الحواجز الصحية والحواجز المتعلقة بالصحة النباتية أمام التجارة، اللازمة لتخليص السلع من الجمارك.

وقد حددت دراسة أجرتها الجمارك السودانية في مايو 2015 الأسباب الرئيسية لعدم كفاءة هيئة الجمارك على النحو التالي:

- وجود عمليات متكررة وغير منتجة في نظام التخليص.
- التحقق من المستندات على أساس المعاملات بدلاً من إدارة المخاطر.
- الإفراط في السيطرة على المعاملات مما يؤدي إلى فحص وإعادة فحص نفس المعلومات من قبل عدة أقسام مختلفة (التقييم، والتقدير، وما إلى ذلك).
- رداءة جودة بعض الإقرارات المسجلة من قبل وكلاء التخليص مما يؤدي إلى الرفض والاستفسارات.
- التأخير في إجراءات الهيئات مثل المعايير والحجر الصحي.
- التأخير في دفع الرسوم والضرائب وغيرها من المصروفات من قبل المستوردين ووكلائهم في مجال التخليص.
- عدم وجود ترابط بين الجمارك والهيئات الأخرى.
- نقص المعدات اللازمة لنقل البضائع والفحص ومناطق التفريغ[56].

https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2019; World Bank's Logistics Performance Index (LPI) https://lpi.worldbank.org/international/scorecard/column/64/C/SDN/2018

[56] World Bank, "Doing Business 2016: Measuring Regulatory Quality and Efficiency," The World Bank, October 27, 2015, available at: https://www.doingbusiness.org/en/reports/global-reports/doing-business-2016. See also: UNCTAD, "Sudan National Trade Facilitation Roadmap 2017-2020: When Sudan eases trade, Sudanese trade," UNCTAD's Empowerment Program for National Trade Facilitation Committees, United Nations Conference on Trade and Development, 2016, available at: https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/dtl_ttf_2016_TFRoadMap_Sudan_en.pdf

ستحتاج الحكومة التي ستنشأ في نهاية المطاف بعد الحرب إلى إعطاء الأولوية لإصلاح هذه الأنظمة بهدف زيادة الإيرادات المرتبطة بالتجارة، وهو ما سيكون شرطاً حيوياً لإعادة الإعمار. وقد اتّخذت بعض الخطوات بالفعل لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك الحصول على معدات مسح جديدة (رغم عدم وضوح كم من هذه الأجهزة سينجو من الحرب)، واستخدام نظام أسيكودا ASYCUDA الذي طوّره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) لتبسيط الإجراءات، والتعاون مع إطار إدارة المخاطر الجمركية للاتحاد الأوروبي. كما عدّل السودان قانون الجمارك في عام 2010 ليتماشى مع المعايير الدولية وأنشأ لجنة وطنية لتسهيل التجارة بناءً على توصيات منظمة التجارة العالمية[57].

كانت هناك مناقشات حول إنشاء نظام مركزي بنافذة واحدة تربط بين جميع الوحدات الحكومية المشاركة في الاستيراد والتصدير بوصفه نظاماً لتيسير التجارة يتحكّم في عمليات الاستيراد والتصدير ويربط بين جميع الوحدات الحكومية المشاركة في هذه الأنشطة. ومن شأن هذا النظام أن يسمح بتبادل المعلومات إلكترونياً بين جميع الوحدات الحكومية والحد من الفساد وتزوير المعلومات ومكافحة التلاعب بالفواتير وتجنُّب الجمارك. وتتعاون سلطة الجمارك، وهي جزء من قوة الشرطة التابعة لوزارة الداخلية، مع أجهزة الشرطة الأخرى فيما يتعلق بالاستخبارات في الشؤون الاقتصادية. وفي فترة ما بعد الحرب، ينبغي متابعة مثل هذه التدابير لتحسين تحصيل الإيرادات وتمويل الانتعاش.

خلق الدعم الحكومي السابق للوقود والقمح والسكر والأدوية الذي طُبّق خلال نظام البشير، إلى جانب ضعف ضوابط الحدود، حافزاً لتهريب هذه السلع عبر الحدود، والتهرب من سداد الرسوم الجمركية للاستفادة من الأسعار المنخفضة بشكل مصطنع. وقد كبحت إزالة معظم الدعم من قبل الحكومة التي يقودها المدنيون، في الفترة بين سبتمبر 2019 وأكتوبر 2021، هذا الحافز بشكل كبير، لكنه تسبب في ألم اقتصادي للشعب السوداني. مع إزالة الدعم، يمكن أن يؤدي إنفاذ الجمارك بشكل أكثر فعالية إلى تقليل حوافز التهرب الضريبي والجمركي من قبل المستوردين والمصدرين.

يمكن أن يزيد تحسين الأداء الجمركي بشكل عام، والحد من التجارة غير المشروعة والتهريب، الإيرادات المرتبطة بالتجارة في السودان، وهو ما سيكون أمراً حيويا لإعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب.

4. الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة في السودان خلال الفترة الانتقالية

اجتاحت السودان احتجاجات حاشدة في 2019/2018 أدّت إلى الإطاحة بالرئيس عمر البشير في أبريل 2019. وأدّى ذلك إلى تعيين حكومة انتقالية بقيادة مدنية برئاسة رئيس الوزراء عبد الله حمدوك في سبتمبر من نفس العام. وكان المطلب الأساسي للمحتجين هو القضاء على الفساد الرسمي الراسخ في البلد ، مما دفع بالحكومة الانتقالية إلى اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه، بالإضافة إلى تعزيز حقوق الإنسان، وإصلاح القوانين القمعية، وإبرام اتفاقيات سلام مع الجماعات المسلحة، وبدء إصلاحات السوق. ورغم أن هذه الإصلاحات خلقت صعوبات اقتصادية لمعظم السودانيين في الأمد القصير (على سبيل المثال، أدى رفع الدّعم عن البنزين والديزل إلى مضاعفة الأسعار تقريباً بين عشية وضحاها[58])، إلا أنها كانت تهدف في نهاية المطاف إلى تحقيق استقرار الاقتصاد ودفع النمو في الأمد البعيد. وتضمنت الإصلاحات الصعبة إعادة هيكلة دعم الوقود والكهرباء وتعديل قيمة الجنيه السوداني بما يتماشى مع سعر السوق الموازية.

---

[57] Ministry of Finance and Economic Planning, Republic of Sudan, "Implementation of the Istanbul Plan of Action for Least Developed Countries (IPoA) 2011-2020: Sudan National Report," Khartoum, October 2019. https://www.un.org/ldc5/sites/www.un.org.ldc5/files/sudan_istanboul_ipoa.pdf

[58] "Sudan ends subsidies for gasoline and diesel, raises prices," Reuters, June 8, 2021, https://www.reuters.com/article/us-sudan-economy-idUSKCN2DK2OY

كان لهذه التغييرات تأثيرها على قرار حكومة الولايات المتحدة بإزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب في ديسمبر 2020. وكان الحظر التجاري والمالي الصارم قد رُفع في بالفعل عام 2017. فمكّن هذا التحول في المكانة الدولية للسودان من إعادة الاتصال بالأنظمة المالية العالمية والاقتصاد العالمي. وسمح سداد متأخرات السودان من خلال قرض تجسيري أمريكي إلى البنك الدولي في مارس 2021 بتجديد المساعدة المالية ومهّد الطريق لأهلية السودان لتخفيف الديون بموجب مبادرة صندوق النقد الدولي للدول الفقيرة المثقلة بالديون.

رغم هذه التحولات الإيجابية، عانت الحكومة الانتقالية في السودان مع خزانتها شبه الفارغة ومع واحد من أعلى معدلات التضخم في العالم، الذي نشأ عن عقود من سوء الإدارة والفساد الرسمي الواسع النطاق والتدابير غير الفعالة ضد التدفقات المالية غير المشروعة. وقد شكلت التدفقات المالية غير المشروعة الجارية، من بين التحديات الاقتصادية، مصدر قلق كبير، حيث خسرت البلد ما يقدر بنحو 5.4 بليون دولار سنوياً بسبب التلاعب بالفواتير التجارية[59]. وقوّضت هذه التدفقات المالية إلى الخارج جهود الحكومة لمعالجة سوء الإدارة والفساد، مما أعاق الاستقرار الاقتصادي وتقديم الخدمات للمواطنين. وبشكل أساسي، عرّضت هذه التدفقات المالية غير المشروعة التعافي الاقتصادي والاستقرار السياسي والأمن وسلامة المؤسسات والتنمية المستدامة وسيادة القانون للخطر أثناء الفترة الانتقالية.

أوقف انقلاب 25 أكتوبر 2021 هذا التقدم في كبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة. ومن الصعب تتبع الوضع منذ بداية الحرب، لكن واضح أنه كان هناك اضطراب كبير في التجارة الرسمية. ويُرجّح أن التجارة غير المشروعة والتهريب تعانيان أيضاً من الاضطراب، وإن كان بدرجة أقل. وقد يعني هذا تدفقات مالية غير مشروعة أقل لكنها تمثل نسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي.

1.4 الإطار القانوني والتنظيمي للسودان لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وغسل الأموال وتمويل الإرهاب

يتمتع السودان بإطار قانوني وتنظيمي واضح لمكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والجرائم المالية الأخرى تشرف عليه عدد من الهيئات، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: وزارات العدل والمالية والداخلية، وبنك السودان المركزي، واللجنة الوطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ووحدة المعلومات المالية، وديوان المراجعة القومي، وهيئة الجمارك السودانية، وديوان الضرائب، وإدارة التسجيلات التجارية، وسوق الخرطوم للأوراق المالية، والمؤسسة العامة للرقابة على التأمين، وشعبة الأمن الاقتصادي بجهاز المخابرات العامة، وإدارة مكافحة الإرهاب في جهاز المخابرات العامة، وإدارة التحقيقات الجنائية في الشرطة الوطنية، وديوان النائب العام، والسلطة القضائية.

تخضع كل من هذه الهيئات التنظيمية والإشرافية والتنفيذية لقانونها الخاص. وقد أُنشئت لجنة وطنية في البداية بموجب قانون صادر عام 2010 الذي حل محله فيما بعد قانون 2014 لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. ويرأس اللجنة وكيل وزارة العدل وهي مكلفة بتنسيق جهود مختلف الهيئات. وتعمل وحدة المعلومات المالية المستقلة في السودان تحت إشراف اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، التي خوّلها القانون بتلقي التقارير بشأن الأنشطة المشبوهة من البنوك والمؤسسات المالية وإبلاغ النائب العام للتحقيق فيها عند الضرورة.

ومع ذلك، فإن الفساد الرسمي المستشري الذي اتّسمت به حكومة البشير السابقة أضعف بشكل خطير فعالية النظام القانوني والتنظيمي في وقف موجة التدفقات المالية غير المشروعة من البلد وفي الحد من انكشاف السودان الشديد إزاء مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأشار تقييم أجراه في عام 2012 الفرع الإقليمي لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أوجه قصور استراتيجية في نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل

[59] Sudan annually loses about $5.4 billion in illicit financial flows," Sudan Tribune, July 7, 2021, https://sudantribune.com/article67874/

الإرهاب في السودان. وقد أشارت آلية مراجعة النظراء إلى عدم وجود بنود قانونية لتحديد وتجميد الأصول المرتبطة بالإرهاب وعدم وجود وحدة استخبارات مالية عاملة وفعّالة في ذلك الوقت. وقد دفعت تلك القائمة القاسية من أوجه القصور إلى إحراز بعض التقدم، مما أدى إلى إزالة السودان من قائمة فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

ومع ذلك، لم تُنفّذ القوانين بشكل كامل، وفي بعض الأحيان تم تجاهلها، منذ عام 2015. على سبيل المثال، قدمت الحكومة السابقة تدابير إصلاحية في عام 2015 بما في ذلك إطلاق حساب الخزانة الموحد وتحسين إنفاذ التحصيل الرقمي لإيرادات الحكومة ومراقبة نفقاتها من خلال مشاريع أورنيك 15 الإلكتروني. بيد أن الغرض من هذا الإجراء لمكافحة الفساد، الذي أثبت فعاليته في نيجيريا، هُزم في السودان عندما أعفت حكومة البشير كيانات قطاع الأمن وغيرها من المؤسسات العامة من هذه الضوابط.

5.الاستنتاجات والتوصيات

بالاستناد إلى توصيات تقرير مبيكي التاريخي الصادر عن الاتحاد الأفريقي/اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عام 2015، فضلاً عن التدابير المناهضة للتدفقات المالية غير المشروعة التي طُبّقت في سياق نزاعات أخرى، تهدف توصياتنا إلى الإسهام في مكافحة الفساد الكبير ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز العمليتين في المستقبل القريب وعلى المدى الأبعد على السواء في ظل حكومة ما بعد الحرب.

1.5 الإجراءات الفورية في زمن الحرب

أثناء الحرب، من المرجح أن تركز الجهود الرامية إلى مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة على منع وصول المفسدين في البلد إلى الأسواق والدعم الدوليين، خاصة وأن الآليات الوطنية، كانت ضعيفة بالفعل قبل الحرب وزادت فوضى الحرب من ضعفها. وتشمل هذه الآليات العقوبات، التي طُبّقت بالفعل مجموعة أولية منها في حالة السودان. والعقوبات يمكن أن تكون فعالة في إبعاد الموارد بعيداً عن متناول الطرفين المتحاربين والأعمال غير المشروعة التي بنيا من خلالها أصولهما. على سبيل المثال، فرضت الولايات المتحدة بالفعل عقوبات على شركة الجنيد للأنشطة المتعددة، التي كانت منذ عام 2017 هي المعالج الوحيد لمخلفات الذهب في منطقة سونغو في جنوب دارفور، التي يبدو أنها مورد رئيسي لقوات الدعم السريع، على الأقل لأن المنجم قريب من الحدود مع أفريقيا الوسطى مما يسهل التهريب[60]. ومع ذلك، هذه التدابير قد تفضي إلى نقل الموارد إلى كيانات غير خاضعة للعقوبات. ويُسهّل مثل هذا النقل تطبيق العقوبات من طرف واحد. وفرض العقوبات من قبل مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة الدولية قد يكون مفيداً في سد بعض الثغرات الماثلة الآن. وقد نشر المرصد السوداني للشفافية والسياسات بالفعل أفكاراً أولية حول الأداء الأولي للعقوبات ويعتزم الاستمرار في مراقبة فعالية هذه الآليات[61].

من بين الآليات الأخرى التي استخدمت لمنع الوصول إلى الأسواق الدولية فرض العناية الواجبة، والتي تتطلب من الشركات وضع آليات مراجعة داخلية لمراجعة سلاسل التوريد الخاصة بها ووضع تدابير تكفل حصولها على المواد التي تستخدمها بطريقة أخلاقية. وبعض هذه الآليات تم تبنيها طواعية من قبل الشركات المتأثرة بالعقوبات (غالباً استجابة لقلق الرأي العام) في حين فُرضت آليات أخرى من خلال أنظمة قانونية مثل قانون دود فرانك في الولايات المتحدة أو نظام المعادن المستخرجة في مناطق النزاعات التابع للاتحاد الأوروبي والمفروض بموجب اللائحة 821/2017. ويمكن النظر في اتخاذ تدابير مماثلة في السودان،

---

60 Conflict Dynamics in South Darfur, STPT, December 2023, https://sudantransparency.org/wp-content/uploads/2023/12/SouthDarfurEN.pdf.

61 Suliman Baldo, “Sanctions Hit Sudan’s War Chest but More is Needed to End the Bloody Conflict,” International Centre for Dialogue Initiatives, July 18, 2023, https://shorturl.at/FxVyu.

تستهدف قطاعي الذهب والنفط على وجه الخصوص، رغم أنه تنبغي الإشارة إلى الدروس المستفادة من أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية حيث فرضت تدابير مماثلة[62].

2.5 توصيات عامة بشأن الإصلاح إلى الحكومة السودانية بعد الحرب

عانى السودان من ضعف الحوكمة والفساد والتحديات الاقتصادية حتى قبل الحرب، ومن المرجح أن أي ضوابط دنيا كانت موجودة قبل الحرب قد زاد تآكلت. ومع ذلك، فالإصلاحات حيوية للمستقبل ويجب الاستمرار فيها عندما يسمح السياق بذلك. ويجب أن تكون الإصلاحات متدرجة للحيلولة دون الفشل أو التراجع عنها. وهناك حاجة إلى تبني نهج شامل للحوكمة وتعزيز القدرة المؤسسية ورأس المال البشري لمكافحة الفساد. كما أن إتاحة البيانات في الوقت المناسب والشفافة والمساءلة ومشاركة المجتمع المدني أمور بالغة الأهمية.

يجب أن تعطي الإصلاحات القانونية الأولوية لسيادة القانون وإنشاء أطر عدالة جنائية فعالة. كما تعتبر كفالة الشفافية، واتخاذ تدابير لمكافحة الفساد، وإنشاء لجنة مستقلة لمكافحة الفساد تدابير ضرورية. وتتطلب الشفافية المالية، والإفصاح عن أصحاب الملكية المنتفعة من الاستثمار، وتوافر البيانات العامة إنفاذ هذه التحسينات. ويعتبر والتعاون الدولي، وإنهاء السرية، ودعم المجتمع المدني، وحماية المبلغين عن المخالفات، والبحوث، أمور حيوية.

وتدابير بناء القدرات ذات أهمية حاسمة أيضاً. ويمكن أن يكافح تعزيز الهيئات القائمة وإنشاء هيئات جديدة، وتدريب المحققين، وكفالة عمليات تدقيق منتظمة التدفقات المالية غير المشروعة بشكل فعال. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إنشاء هيئة موحدة وإقامة وحدات للتسعير التحويلي أمران بالغا الأهمية لتنسيق الجهود ضد هذه الأنشطة غير المشروعة.

3.5 تدابير الإصلاح الاقتصادي

تهدف هذه التدابير إلى الحد من التهريب، وتحسين الحوكمة، وتعزيز الشمول المالي، والحد من الفساد:

- *ترشيد الدعم*: تحويل الدعم ليستهدف الأفراد المحتاجين والإنتاج بشكل أكثر فعالية، والحد من التهريب والإنفاق غير المستدام.
- *الحفاظ على توحيد سعر الصرف*: هناك حاجة إلى مزيد من الإجراءات للحفاظ على التقدم الذي حدث في فبراير 2021 بتوحيد سعر الصرف.
- *سياسة المشتريات الحكومية* : مراجعة لوائح المشتريات لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- *إعادة هيكلة القطاع المالي*: إعادة هيكلة القطاع المالي باستخدام أفضل الممارسات العالمية، ومعالجة العزلة وتدنّي الشمول.
- *منع انخراط الشخصيات البارزة سياسياً* : تعزيز المعرفة بالعملاء، واكتشاف المعاملات المشبوهة، والإبلاغ عن الشخصيات البارزة سياسياً، وتحسين العناية الواجبة بالعملاء، وممارسات الإبلاغ، وشفافية إعلان الأصول.

---

62 انظر على سبيل المثال

Divin-Luc Bikubanya, Hadassah Arian, Sara Geenen and Sara Katz-Levine, “Due Diligence in Mineral Supply Chains from the Democratic Republic of Congo,” E-International Relations, January 26, 2023, https://www.e-ir.info/2023/01/26/due-diligence-in-mineral-supply-chains-from-the-democratic-republic-of-congo/#google_vignette.

4.5 توصيات محددة بشأن الإصلاحات التجارية والمؤسسية

تحسين نزاهة التجارة في السودان: يحتاج السودان إلى إطار قانوني قوي للتجارة الدولية يتمتع بالشفافية وذلك لمواجهة التدفقات المالية غير المشروعة. ويُعتبر تعزيز هيئة الجمارك السودانية، وإنشاء جهود تعتمد على هيئات متعددة، وإنشاء مجموعات لتقييم المخاطر في قطاع الاستخراج أموراً ضرورية.

- إنشاء منصة تجارية ذات نافذة واحدة: منصة إلكترونية متكاملة لإدارة التجارة والجمارك عبر الوكالات الحكومية.
- تعزيز التعاون بين الوكالات المتعددة: التعاون بين الجمارك والاستخبارات (المعلومات) المالية ووكالات الإيرادات من أجل مكافحة الجرائم المالية.
- تعزيز سجل ملكية الانتفاع العامة: إنشاء سجل عام يحوي معلومات مفصّلة عن الملكية، ويغطي بأثر رجعي الشركات القائمة، وربط السجل بقوانين الجمارك والضرائب.

5.5 توصيات إلى هيئة الجمارك السودانية

يجب أن تركز هيئة الجمارك السودانية على مكافحة التلاعب بالفواتير التجارية والتهريب، ومعالجة الفساد، ومراقبة الفواتير، وتعديل قانون الجمارك، وتعزيز الرقابة على مناطق التجارة الحرة، واعتماد نظام لتقييم المخاطر من أجل مراقبة التلاعب في الفواتير التجارية في الوقت الحقيقي. وتهدف هذه التدابير إلى تعزيز الشفافية، والحيلولة دون خسارة الإيرادات، وتحسين العمليات الجمركية.

6.5 توصيات إلى ديوان الضرائب

يقترح ديوان الضرائب ترشيد الإعفاءات الضريبية، وتحسين إدارة الجمارك والضرائب، وتبسيط النظام الضريبي، وتعزيز تبادل المعلومات بين البلدان، واستخدام بيانات الإبلاغ لكل دولة على حدة لمكافحة الفساد، وزيادة الشفافية، وتحسين تحصيل الضرائب في السودان.

7.5 توصيات خاصة بقطاع الاستخراج

تعطي التوصيات أدناه الأولوية للمجالات الأكثر إلحاحاً في إصلاح الإطار التنظيمي والقانوني للقطاع الاستخراجي في البلد. وينبغي على السودان:

- الانضمام إلى مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) وتنقيح إطاره التنظيمي المتعلق بهذه المبادرة.
- مواءمة معايير الصناعة الاستخراجية مع "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية" و"رؤية التعدين في أفريقيا".
- اعتماد نهج حوكمة شامل لتنظيم القطاع، بما يتيح إشراك الوزارات ذات الصلة.
- تعزيز قدرات الوزارات على إدارة الامتيازات والاتفاقيات وشفافية البيانات.
- إنشاء سجل عام لرخص الامتياز/الاستكشاف.
- إجراء تقييم للمخاطر في القطاع وتصميم سياسات قائمة على المخاطر.
- إشراك الشركاء التجاريين والمصرفيين لتحقيق الشفافية في سلسلة القيمة.
- تعزيز الوحدات الحكومية من أجل إدارة عائدات الموارد الطبيعية.

8.5 توصيات خاصة بقطاع الذهب

- إنهاء المعاملة التفضيلية للشركات المرتبطة سياسياً وشركات القطاع الأمني.
- اعتماد مدونة تخفيف المخاطر للتعدين التقليدي والصغير المنخرط في التجارة الرسمية، وهي المعيار لتحسين الظروف السائدة في التعدين التقليدي وفقاً لمعايير العناية الواجبة الدولية.
- تعزيز الرقابة والقدرة الفنية لوزارة المعادن.
- إصلاح وتنسيق القوانين واللوائح الوطنية والولائية المتعلقة بالتعدين.
- إدخال تغييرات على السياسات بغية ضفاء الطابع الرسمي على التعدين التقليدي، بما في ذلك عن طريق حماية مناطق الأنشطة التعدينية المهمة؛ وتشجيع المعدنين التقليديين على تشكيل تعاونيات إنتاجية وخدمية؛ وخفض ضرائب الذهب وتكاليف تسجيل تعاونيات التعدين.
- حماية المجتمعات الريفية والمعدنين التقليديين والبيئة من المواد السامة.
- الاعتراف بحقوق الأراضي لمجتمعات التعدين وتقاسم الموارد بشكل عادل.

9.5 توصيات خاصة بقطاع النفط الخام

يتعين على الحكومة أيضاً إصلاح حوكمة قطاع النفط. ويشمل ذلك إصلاح الشركات المملوكة للدولة بغية السماح لها بالعمل على أساس تجاري حتى يتم تحفيزها على وضع أهداف تنمية واستراتيجيات استثمارية طويلة الأجل؛ وتبسيط عمل وزارة الطاقة وجعلها مسؤولة فعلاً عن تنظيم هذا القطاع وقادرة على تقديم وجهات نظر استراتيجية بشأن تطوير قطاع الطاقة في السودان؛ وقادرة على التحديد الواضح لخطوط المسؤولية فيما يتعلق بتنظيم قطاع الطاقة بين وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي ووزارة الطاقة؛ وأخيراً تحسين الشفافية والتدقيق في قطاع النفط من أجل السماح بمزيد من التحليل والتدقيق من قبل الجمهور.

- تعديل قانون الثروة النفطية لتوضيح أدوار والتزامات شركة سودابت ووزارة النفط والغاز.
- النص على واجب ملزم بالكشف عن احتياطيات البترول للجمهور العام.
- منع المسؤولين الحكوميين من الاحتفاظ بمصالح في الشركات المرتبطة بالنفط.
- تعزيز أنظمة الرقابة على اتفاقيات الاستكشاف والإنتاج.
- كفالة الشفافية في عمليات تقديم العطاءات والإفصاح عن الملكية.
- إلزام الشركات المملوكة للدولة في قطاع النفط بإعداد تقارير سنوية.
- إنشاء هيئة مسؤولة عن الترخيص تكون منفصلة عن المصالح التجارية.
- كفالة الشفافية في عقود قطاع النفط حتى يتسنى لأصحاب المصلحة فهم الوضع.

10.5 توصيات إلى الاتحاد الأفريقي

- تقديم بناء القدرات والخبرة الفنية لدعم جهود السودان في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.
- تقديم المساعدة في إصلاح السياسات وبناء القدرات المؤسسية وتقييم المخاطر.
- دعم منظمات المجتمع المدني وتعزيز التحول الرقمي من أجل الشفافية.

11.5 توصيات إلى المؤسسات الدولية

- فرض تدابير بشأن مكافحة غسل الأموال والامتثال للمعايير الدولية.
- ممارسة الضغط على حكومة الإمارات العربية المتحدة، على وجه الخصوص، حتى تقوم بسدّ الثغرات التنظيمية وثغرات الإنفاذ التي تسمح بالتجارة في الذهب عالي المخاطر والمرتبط بالنزاع المستجلب من السودان وغيره من الدول الأفريقية، بما يتماشى مع توصيات رابطة سوق لندن للسبائك وفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.
- حث المراكز المالية الخارجية (الأفشور) على مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة.
- تعزيز تبادل المعلومات واسترداد الأصول والتعاون بين الوكالات.
- التصدي للبلدان والشركات المنتفعة من السلوكيات غير القانونية.
- مساعدة وحدة المعلومات المالية السودانية على التعامل مع التدفقات المالية غير المشروعة والتشجيع على حماية المبلغين عن المخالفات.

الترجمة العربية Alif